الحدث

وسّعت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية اجتياح رفح جنوب قطاع غزة، وسط مناورة جديدة يقوم بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مع موافقة حكومة الحرب على العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى اتفاق للهدنة، على الرغم من تأكيدها مواصلة الحرب

الاحتلال يتوسّع في رفح

إسرائيل تعود لمفاوضات اتفاق لا يوقف الحرب

نقل جثامين شهداء إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة غزة أمس (الأرف عمرة/الأناضول)

للحديث تتمة...

«أرض الصبار»... فلسطين الأخرى

ناصر السهلي

إذا كانت الأنظمة التسلطية تكره اختراق المعرفة والمعلومات جدرانها السميكة، فلا شكّ أن قادة الصهيونية الحاليين والسابقين يعيشون كوابيس تحطم احتكار سردية فلسطين، مثل ما يعيشون وقائع فلسطينية مختلفة عمّا قبل 76 سنة. في كتابه «أرض الصبار 100 عام من النضال لأجل فلسطين» (2002)، ذهب الكاتب الدنماركي كارلو هانسن (1939-2003)، ليعري كذبة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، راوياً الوجه الآخر للصهيونية الدموية. فكراهية «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة» للمعرفة، ورغبتها في ديمومة «أنسنة» وعملقة صورة «الصهيوني المتنور والمنتصر دائماً»، في مقابل شيطنة الفلسطيني والعربي، وبنمطية المهزوم دوماً، دفعت هانسن للحديث مع شعبه، عن معاني إحاطة الصهيونية لقرى ومدن وأثر الشعب الفلسطيني بعد نكبة 1948 بأشجار الصبار، لتنمو حولها وعليها، ولتضييع ما كان على أرض عجّت بالحياة.

إذاً، ليس غريباً أن يجن جنون بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، وبالطبع بقية جوقة الصهيونية المتشبعة بنفي التاريخ والحقائق، من أن «يتجرأ» البعض على المسّ بأشواك الصبار الذي نشروه لعقود لترسيخ أنهم فوق البشر، بحيث أن كل القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة سارية على «العوام» وليس على الصهاينة. ظنّ نتنياهو أن مسار ما بعد النكبة خلق الصورة المثالية الثابتة، بحيث أن أحداً لن يجرؤ على مراجعة الجرائم الدموية المرتكبة بحق ملايين الفلسطينيين. وأوروبا التي ترتفع اليوم بحقها كل أشكال الشتائم، وكل صنوف الاستعلائية والعنجهية الصهيونية، هي نفسها أوروبا التي كان بالأمس القريب يصول ويجول فيها عملاء الموساد ومافيا واغتيالاً بحق الفلسطينيين ومؤيديهم.

الجديد في المشهد الذي يُزعج الصهيونية الدينية، بعد تفاخر بجرائم إبادة في غزة، أن عنجهية «السيد» مع «الأتباع»، والترهيب باسم «معاداة السامية» تصاب مع غيرها بثقوب كثيرة، وتمسّ قبل أي شيء آخر قدسية احتكارها السردية.

كمصدومين حمقى يتصرفون في الرد على «الجراة»، سواء تعلق الأمر بمذكرات اعتقال نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت أو بمحاكمة على جرائم إبادة أو اعتراف بدولة فلسطين، معتقدين أنه بمزيد من البلطجة والعنجهية سيعود سريعاً «من سوّلت لهم أنفسهم» إلى بيت الطاعة الصهيوني. تضحيات الفلسطينيين وتصميمهم على نيل حقوقهم الوطنية والتاريخية، للتحرر من هذا الاستعمار الدامي في عنصريته ووحشيته، تساهم أيضاً في تحرّر أجيال نخب أوروبية مستقبلية من عبودية احتكار الصهيونية السردية طيلة عقود من الخداع.

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

يلجأ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عبر موافقة كابينت الحرب على العودة إلى مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية، إلى مناورة جديدة، للحصول على مزيد من الوقت من أجل مواصلة حرب الإبادة في قطاع غزة، مع توسيع قوات الاحتلال عملية اجتياح رفح جنوب القطاع، واقترابها من حيّي البرازيل والشابورة، المكتظين بالمهجرين. ويتمسك الاحتلال بمواصلة حربه، وهو ما عاد لتأكيده المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، أفي هيمان، الذي استبق إصدار محكمة العدل الدولية حكمها في طلب جنوب أفريقيا إصدار أمر بوقف العمليات العسكرية في قطاع غزة، اليوم الجمعة، بالتأكيد أن إسرائيل لن تُردع عن مواصلة حربها على غزة. وقال هيمان، للصحافيين، رداً على سؤال بشأن ما إذا كانت إسرائيل ستمتثل لحكم محتمل ضدها من محكمة العدل الدولية، اليوم الجمعة، قائلاً: «لا توجد قوة على الأرض يمكنها أن تمنع إسرائيل من حماية مواطنيها وملاحقة حماس في غزة». ونقلت صحيفة يسرائيل هيوم، أمس الخميس، عن مصدر دبلوماسي لم تسمّه، أنه وفقاً لتقديرات الجهات القضائية الإسرائيلية، هناك احتمال كبير بأن تحسم محكمة العدل الدولية هذا الأمر وتقرر وقف الحرب. وأشارت إلى احتمالية اتخاذ محكمة العدل الدولية أحد القرارين: إما إصدار أوامر لوقف العملية العسكرية في رفح، وإما إصدار أوامر لوقف الحرب على قطاع غزة عامة.

وأعلن مكتب نتنياهو، أمس الخميس، أن مجلس إدارة الكابينت (كابينت الحرب) أوعز في جلسته التي عُقدت مساء أمس الأول، إلى فريق المفاوضات الإسرائيلي باستئناف الاتصالات في محاولة للتوصل إلى صفقة تبادل مع حركة حماس من خلال الوسطاء.

لزيادة تمويل أونروا

أشاد مسؤولو السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، على منصة إكس أمس الخميس، باستئناف جميع الجهات المانحة تقريباً في الاتحاد دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وطالب بزيادة تمويلها على غزة. وكتب: «استأنفت جميع الجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي الآن دعمها للوكالة التي لا تزال في وضع مالي حرج»، مشدداً على ضرورة زيادة الدعم للوكالة لأن «الاحتياجات في ازدياد».

وصدّق «كابينت الحرب» في جلسته التي استمرت لنحو أربع ساعات، على خطوط عريضة موجّهة ومحدّثة لطاقم المفاوضات. ونقلت هيئة البثّ الإسرائيلي الرسمية عن مصادر مطّلعة لم تسمّها، أن القرار اتُّخذ بالإجماع. وعلّق مسؤول لم تسمّه الهيئة على القرار، قائلاً إن «هذا ليس كل ما طلبه فريق المفاوضات، ولكن على الأقل يمكن التقدم». وجاءت الموافقة بعد صوغ الجنرال، نيتسان ألون، المكلف من قبل الجيش ملف المحتجزين الإسرائيليين في غزة، وثيقة مع تعديلات للرد الإسرائيلي على المقترح السابق، الذي رفضته دولة الأحتلال، بهدف فحص كيف بالإمكان إرجاء مسألة وقف القتال. ولم يذكر مكتب نتنياهو ما هي التعليمات تحديداً، وكيف من المتوقع أن يعمل فريق المفاوضات لتقدّمها. وذكرت قناة كان 11 العبرية، مساء أمس الأول، أن إحدى النقاط في المقترح الجديد الذي ناقشه «كابينت الحرب»، تتعلق بتسوية بشأن نقطة خلافية مع «حماس»، ولكن أيضاً التمسك من قبل إسرائيل بقضايا أخرى حولها خلافات. وكانت القناة ذاتها قد أكدت، الأسبوع الماضي، أن المفاوضات الرامية للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة توقّفت. ونقلت القناة عن مصادر مطّلعة على التفاصيل زعمها أن «الوسيطين، قطر ومصر، تبنّيا مواقف حماس، الأمر الذي لا يتيح التوصل إلى صفقة أمام إسرائيل»، في وقت تتصاعد فيه الاتهامات داخل المجتمع الإسرائيلي لنتنياهو بعرقلة أي فرص لعقد صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس. ونقل موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الخميس، عن مصادر مطّلعة قولها إنّ مقترحات الصفقة التي عُرضت على «كابينت الحرب» قبل نحو شهرين أفضل من المقترحات التي قد تُطرَح الآن، ولكن إسرائيل لم تستغلها. وقال أحد المسؤولين: «من المؤسف أننا فوتنا هذا الزخم أنفسنا الفرصة. الآن الأمور تصبح أكثر تعقيداً. دائماً ما نضيع الفرصة». من هذا، أشار الموقع إلى أن إسرائيل لا تنوي بعد التراجع عن موقفها الرافض لوقف الحرب، وأن العملية العسكرية في رفح تتعمق أكثر. وكان ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات في مصر (تتبع رئاسة الجمهورية)، قد هدد في تصريح، مساء أول من أمس الأربعاء، بإمكانية اتخاذ القاهرة موقفاً مختلفاً من الحرب على غزة، في حال لم تتوقف العملية العسكرية في رفح.

مصدران مصريان: القاهرة ملتزمة بالمساعدة في التفاوض

سقط 26 شهيداً في ضربتين جويتين على حي الدرج بمدينة غزة

الجانب المصري قراراً بالانسحاب الكامل من الوساطة، وذلك رداً على تقارير وجّهت الاتهامات للقاهرة بإفشال مفاوضات غزة، من خلال «تغيير شروط صفقة وقف إطلاق النار». وأكد رشوان أن «مواصلة محاولات التشكيك والإساءة لجهود وأدوار الوساطة المصرية، بادعاءات مفارقة للواقع، لن يؤدي إلا لمزيد من تعقيد الأوضاع في غزة والمنطقة كلها». وأضاف أن «ممارسة مصر دور الوساطة في صفقة وقف إطلاق النار وتحرير المحتجزين بالقطاع والأسرى بإسرائيل، جاءت بناء على مطالبات وإلحاح متكررين من إسرائيل والولايات المتحدة للقيام بهذا الدور، وهو ما جاء نتيجة إدراكهم مدى الخبرة والحرفية المصرية في إدارة مثل هذه المفاوضات، خصوصاً أن لمصر تجارب سابقة ناجحة متعددة، بين إسرائيل وحركة حماس». وألقت التصريحات الرسمية المصرية، ظلالاً حول مستقبل الوساطة في مفاوضات غزة، إلا أن مصدرين أمنيين مصريين أكدا لوكالة رويترز أمس أن القاهرة لا تزال ملتزمة بالمساعدة في التفاوض على طالب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش اتفاق لوقف إطلاق النار. وقال المصدران إن الوسطاء المصريين تلقوا اتصالات من مسؤولين أمنيين إسرائيليين الأربعاء والخميس، شكر فيها الإسرائيليون مصر على دورها، وخلال المكالمات، أعرب المصريون عن رغبتهم في إنهاء مفاوضات غزة، واتفقوا على تحديد موعد للمحادثات.

وفي سياق متصل، نشر منتدى عائلات المحتجَزين الإسرائيليين في قطاع غزة، مساء أمس الأول الأربعاء، مقطع فيديو مصور أدخل عليه العديد من التعديلات، للحظات أسر عدد من المجندات الإسرائيليات في القاعدة العسكرية «ناحل عوز» في منطقة غلاف غزة، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، خلال عملية «طوفان الأقصى». وجاء نشر الفيديو في إطار الضغوط التي تمارسها العائلات على الحكومة ونتنياهو، من أجل إبرام صفقة مع حركة حماس، تفضي إلى إطلاق سراح المحتجزين الذين ما زالوا في قطاع غزة، ومن أجل تحريك الرأي العام الإسرائيلي بشكل خاص. وعلّق نتنياهو من خلال صفحة إكس، بأن المشاهد التي رآها في الفيديو «تزيد تصميمه على القتال بكل قوة حتى القضاء على حماس، لضمان أن ما رأيناه الليلة (الأربعاء الماضي) لن يحدث مرة أخرى أبداً». من جهته، طالب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بوقف «الوقود والمساعدات (إلى غزة)»، زاعماً أن هذا هو السبيل الوحيد لإعادة الأسرى. كما طالب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بـ«تدمير حماس، وعدم التوقف لثانية واحدة قبل ذلك»، بينما وعد عضو مجلس الحرب بيني غانتس باتخاذ «قرارات صعبة» لإعادة الأسرى، لم يوضحها. ودعا زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد الحكومة إلى «إعادة الأسرى من غزة الآن». وفي اللقطات التي تستمر لأكثر من ثلاث دقائق مأخوذة من مقطع فيديو، مدته ساعتان، صوره مقاتلون من «حماس»، وفقاً للعائلات، تظهر المجندات بعضهن وجوههن ملطخة بالدماء، يجلسن على الأرض في ملابس النوم، وأيديهن مقيدة خلف ظهورهن. واستنكرت حركة حماس في بيان «التلاعب» في الفيديو، مؤكدة أن هناك «بتراً وتقطيعاً متعمداً في المشاهد، واختياراً صور ومقاطع لتدعيم مزاعم الاحتلال وأكاذيبه بالاعتداء على المجندات»، و«تشويه صورة مقاومة شعبنا».

من جهة أخرى، نفى نتنياهو أن يكون قد تلقى تحذيرات من شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) حول هجوم محتمل من غزة، قبل عملية طوفان الأقصى. وقال: «الأمر لا يقتصر على أنه لا يوجد أي تحذير في أي من الوثائق حول نوايا حماس لمهاجمة إسرائيل من غزة، لكن الجيش عرض تقييماً معاكساً تماماً»، مشيراً إلى أن «الأجهزة الأمنية ادعت دائماً أن حماس قد رُدعت».

ويأتي الحديث الإسرائيلي عن الموافقة على العودة إلى التفاوض مع مواصلة جيش الاحتلال توسيع عملياته البرية إلى عمق مدينة رفح، حيث يقترب من اقتحام الأماكن المكتظة بالمدنيين، في حيّي البرازيل والشابورة، في ظل تواصل إغلاق معبر رفح، المنفذ الوحيد لحركة الجرحى والمرضى باتجاه مراكز العلاج في الخارج. وواصل البيت الأبيض، تغطية العدوان على رفح. وقال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان، في تصريح للصحافيين مساء أمس الأول، إنه أبلغ خلال زيارته لإسرائيل أخيراً بإدخال «تحسينات» على خططها بشأن رفح، من شأنها أن تسمح لها «بتحقيق أهدافها العسكرية، مع الأخذ في الاعتبار الضرر الذي يلحق بالمدنيين». وأضاف: «ما رأيناه حتى الآن في ما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة كان أكثر استهدافاً ومحدوداً، ولم يتضمن عمليات عسكرية كبيرة في قلب المناطق الحضرية المزدحمة»، لكن لم يصل إلى حد القول إن إسرائيل عالجت المخاوف الأميركية. وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، تنفيذه «عمليات قتالية» جنوب قطاع غزة وشماله. وقال إن «قوات الفرقة 98 تواصل العملية في قلب منطقة جباليا شمال القطاع، كما أن «قوات الفرقة 99 تواصل نشاطها في منطقة الممر (محور نيتساريم) وسط قطاع غزة، وشنّت قوات سلاح الجو غارات عدة». وتابع في بيان أن قواته بدأت في شنّ هجمات موجهة في بيت حانون «التصفية الإرهابيين، وتحديد مواقع البنية التحتية الإرهابية وقصفها، سواء كانت تحت الأرض أو فوقها». وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، إصابة 30 جندياً، بينهم 22 في قطاع غزة، خلال 48 ساعة. من جهتها، أعلنت «كتائب القسام» عن عدد من العمليات ضد قوات الاحتلال، بينها استهداف قوات الاحتلال المتوغلة في محيط بوابة صلاح الدين جنوب مدينة رفح، بقذائف الهاون، وتفجير «عين نفق بقوة راجلة من جيش الاحتلال في بيت حانون». كما أعلنت «سرايا القدس» قصف تموضع لصيانة آليات العدو، شرق المحافظة الوسطى، برشقة صاروخية من نوع 107، وقصف تحشدات وآليات بالهاون خلال توغلها جنوب شرق رفح.

وأعلن المتحدث باسم الدفاع المدني في قطاع غزة، محمود بصل، في بيان أمس الخميس، استشهاد 26 فلسطينياً في ضربتين جويتين إسرائيليتين على حي الدرج في مدينة غزة. واستهدفت غارات جوية وقصف مدفعي، منذ مساء أمس الأول، رفح جنوب القطاع، وجباليا في شماله، بالإضافة إلى قصف مكثف على مدينة غزة. وأعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة، في بيان، استشهاد مساعد قائد قوات الأمن الوطني اللواء ضياء الدين الشرفا بعملية اغتيال بالطيران، وسط مدينة غزة. وذكرت وزارة الصحة، في بيان، أن حصيلة الشهداء ارتفعت إلى 35800 والمصابين إلى 80011. وقالت: وصل للمستشفيات 91 شهيداً و21 إصابة خلال 24 ساعة.

دعم لانتخابات مبكرة

أيّد 70 في المائة من الإسرائيليين إجراء انتخابات مبكرة للكنيست، وفق استطلاع رأي نشرته هيئة البث العبرية أمس الخميس. وقالت إن الاستطلاع كشف أن 38 بالمائة من الإسرائيليين المشاركين فيه قالوا إنه يجب إجراء الانتخابات فوراً، و32 في المائة بعد انتهاء الحرب على غزة، فيما قال 22 في المائة إن الانتخابات يجب أن تجري في موعدها. وأشارت إلى أن الأحزاب الداعمة لبنيامين نتنياهو ستحصد على 52 مقعداً لو جرت الانتخابات اليوم.

شرق غرب

خارجية الاحتلال «توبخ» الدول المعترفة بفلسطين

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أمس الخميس، أن علاقات إسرائيل مع النرويج وأيرلندا وإسبانيا ستواجه «عواقب وخيمة»، بعدما قرّرت حكومات الدول الثلاث، الاعتراف بدولة فلسطين. ونقلت الوزارة بعدما عقد المدير العام لها يعقوب بليتشتاين اجتماعاً مع سفراء الدول الثلاث «لتوبيخهم»، عنه قوله للسفراء إن «القرار الملتوي لحكوماتكم هو مكافأة لحماس».
(الأناضول، فرانس برس)

جيش الاحتلال يقرّ بقتله موظف أممي «خطأ» في رفح

خلص تحقيق للجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، إلى أن قواته خرقت اللوائح وقتلت عن طريق الخطأ موظف إغاثة أممياً في رفح جنوبي قطاع غزة في 13 مايو/أيار الماضي، وفق صحيفة «هآرتس». والموظف الذي قتل هو وايبهاف أنيل كالي، مواطن هندي كان يعمل في قسم السلامة والأمن التابع للأمم المتحدة. وزعم التحقيق، بحسب «هآرتس»، أن سيارة الموظف الأممي «كانت على طريق محظور السفر فيه دون تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي».
(الأناضول)

دعوة أممية لمحاسبة المتورطين الإسرائيليين بتعذيب معتقلين

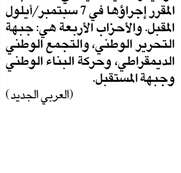

دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب، اليس جيل إدواردز (الصورة)، أمس الخميس، إسرائيل للتحقيق في تقارير تلقتها عن تعذيب معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ومحاسبة المتورطين. وقالت الأمم المتحدة إن جيل إدواردز أعربت عن «قلقها لأن النمط الناشئ من الانتهاكات مع غياب المحاسبة والشفافية، يخلق بيئة متساهلة مع ممارسة مزيد من المعاملة المسيئة والمهينة للفلسطينيين».
(الأناضول)

مقتل 3 مدنيين بنيران «قسد» في ريفي دير الزور وحلب

قُتلت امرأة، أمس الخميس، جرّاء قصف صاروخي من قبل «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) استهدف ريف مدينة منبج شرقي محافظة حلب، شمالي سورية، فيما قُتل مدنيان وأصيب 5 آخرون، مساء أول من أمس، جراء استهداف دورية تابعة لـ«قسد» مجموعة شبان في ريف محافظة دير الزور الشرقي، شرقي البلاد. كما شنّت الطائرات الحربية الروسية، ليل الأربعاء - الخميس، 8 غارات، استهدفت منطقتي جبل الزاوية وجبل الأربعين في ريف إدلب الجنوبي.
(العربي الجديد)

4 أحزاب جزائرية تونسس تحالفاً داعما لتبون

أعلنت 4 أحزاب سياسية في الجزائر، أمس الخميس، بعد اجتماع لقادتها، تأسيس لجنة مشتركة لمساندة العمل الحكومي، وتحالف سياسي يتجه لدعم ترشح الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة) لولاية رئاسية ثانية، في الانتخابات المقرر إجراؤها في 7 سبتمبر/أيلول المقبل. والأحزاب الأربعة هي: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل.
(العربي الجديد)

متابعة

الاحتلال ينسحب من جنين: 12 شهيداً ودمار شامل

رام الله ـ **محمود السعدي**
جهاد بركات

شُيعت مدينة جنين ومخيمها في محافظة جنين، شمالي الضفة الغربية، أمس الخميس، شهداء العدوان الذي شنّته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدينة والمخيم، بعد اقتحامهما صباح الثلاثاء الماضي، حيث استهدف «كتيبة جنين» التابعة لـ«سرايا القدس» و«كتائب شهداء الأقصى» التابعة لحركة «فتح». وقد أكدت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد 12 مواطناً، بينهم 11 من مدينة جنين ومخيمها، وإصابة 91 آخرين، بينهم 21 في حالة خطيرة، بالإضافة إلى اعتقال 25 مواطناً. وقد تسلم مدن وبلدات وقرى أخرى في الضفة، أمس، من اقتحامات قوات الاحتلال، التي أمنت للاحتلال لاعتداءات وانتهاكات عدّة للمستوطنين.

وانهت قوات الاحتلال، صباح أمس، عدوانها على مدينة جنين ومخيمها، مخلفة وراءها 12 شهيداً، شُيّع 11 منهم أمس في مثواهم الأخير بمشاركة شعبية لافتة. والشهداء هم: الطبيب أسيد كمال جبارين وباسم محمود تركمان ومعمر محمد أبو عميرة وأمير عصام أبو عميرة وجهاد محمد طالب وأسامة محمد حجير ومحمود أمجد حمادنة ومحمود فارس قريني وسامي أمين أحمد قيسي ووسيم عاهد جرادات، ومصطفى إبراهيم جبارين الذي استشهد صباح أمس متأثراً بجراح أصيب بها برصاص الاحتلال مساء أول من أمس في المخيم، فيما كان قد شُيّع جثمان الشهيد علام زياد جرادات أول من أمس، في مسقط رأسه ببلدة السيلة الحارثية غرب جنين.

وأكد محافظ جنين كمال أبو الرب، أمس، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال قتلت 12 مواطناً بينهم أربعة فتيان، فيما أصيب 31 مواطناً، بينهم أربعة حالتهم خطيرة، مشدداً على أن الاحتلال تعمد، مع بداية اقتحامه وخلال انسحابه، استهداف المدنيين وكل من يتحرك. يذكر أن العدد الإجمالي للشهداء في الضفة الغربية بما فيها القدس وصل مع شهداء جنين خلال اليومين الماضيين إلى 518 شهيداً منذ 7 أكتوبر الماضي. وشدّد أبو الرب على أن الطواقم المختصة في جميع مؤسسات جنين بدأت حصر الأضرار، لافتاً إلى أنه بشكل أولي وصلت الخسائر المادية إلى نحو 8 ملايين دولار، وشملت تدمير بنية تحتية وتجريف شوارع وميادين عامة ونصب تذكارية، وهدم أربعة منازل بشكل كلي وعدد من المنازل بشكل جزئي.

من جهته، أكد مدير مكتب هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين في محافظة جنين سياف أبو سيف أن قوات الاحتلال اعتقلت 25 مواطناً من مدينة ومخيم جنين، بينهم سيدتان إحداهن وفاء جرار التي أعلن الاحتلال إصابتها خلال اعتقالها. ووفق النادي والهيئة، فإن المعتقلة المصابة وفاء نايف جرار (49 عاماً) من جنين محتجزة في مستشفى العفولة الإسرائيلي في العناية المكثفة، بعد أن خضعت لعملية جراحية في إحدى قدميها أول من أمس.

وكانت قوات الاحتلال حوّلت مدينة ومخيم جنين خلال عدوانها إلى ثكنة عسكرية وسط تحليق مكثف لطيرانها الحربي، واستهدفت طواقم الإسعاف وأعاقت حركتها، كما استهدفت الصحافيين خلال عملهم أكثر من مرة. وتخلل الاقتحام اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة بين المقاومين وقوات الاحتلال، وسط تفجير مقاومين عبوات ناسفة محلية الصنع بدوريات الجيش المستوطنين بلغ 15 من الموجودين بشكل دائم في الأرض منذ الأربعاء، لكنهم مدعومون من مجموعة كبيرة من المستوطنين، في حال وقع أي حادث. وأكد أنه منذ صباح الأربعاء، يمنع المستوطنون أيا من أصحاب الأراضي والزراعة من الاقتراب من المنطقة، ويهددونهم بالسلاح. ورغم تجارب مريرة كثيرة للبلدة مع المستوطنين، إلا أن هذه تعتبر المرة الأولى التي تحدث فيها محاولة للسيطرة على هذا الجبل بالتحديد، وفق قوله.

في غضون ذلك، نفذ مستوطنون اعتداءات أخرى أمس في الضفة، بحماية قوات الاحتلال، حيث شرعت مجموعة منهم في توسعة مستعمرة عتنائيل التركت على أراضي المواطنين جنوب الخليل. كما اقدم مستوطنون من قرية كفر عين وبلدة كوبر شمال غرب رام الله، وآخرين من بلدة الظاهرية، جنوب الخليل، وشابين جنوب أريحا. وبرفع ذلك حصيلة الاعتقالات منذ 7 أكتوبر إلى أكثر من 8840 معتقلاً. في غضون ذلك، ينشط المستوطنون لإقامة بؤر استيطانية جديدة مستفيدين من الضوء الأخضر الذي تمنحهم إياه السلطات، وحتى بإيعاز منها، حيث أقام المستوطنون بؤرة استيطانية رعوية جديدة شرق بلدة دير دبوان شرق رام الله وسط الضفة، ما يعني بالنسبة للأهالي قطع طريق مزارعيهم ورعاة الأغنام عن مساحات شاسعة من الأراضي تصل إلى مشارف أريحا شرقي الضفة. وكان مستوطنون اقتحموا، صباح أول من أمس، أرضاً فلسطينية خاصة في «خلة المغارة»، وهي عبارة عن قمة جبل، وأختاروا، بحسب رئيس بلدية دير دبوان عماد مصبح، أرضاً محاطة بسياج من الأسلاك الحديدية، ومعهم قرابة 200 رأس من الأغنام، وبدأوا بنصب خيام لهم هناك. وأكد أن عدد هؤلاء المستوطنين بلغ 15 من الموجودين بشكل دائم في الأرض منذ الأربعاء، لكنهم مدعومون من مجموعة كبيرة من المستوطنين، في حال وقع أي حادث. وأكد أنه منذ صباح الأربعاء، يمنع المستوطنون أيا من أصحاب الأراضي والزراعة من الاقتراب من المنطقة، ويهددونهم بالسلاح. ورغم تجارب مريرة كثيرة للبلدة مع المستوطنين، إلا أن هذه تعتبر المرة الأولى التي تحدث فيها محاولة للسيطرة على هذا الجبل بالتحديد، وفق قوله.

وصلت الخسائر المادية في جنين إلى نحو 8 ملايين دولار

رصد

إسرائيل تستهدف قيادياً في حزب الله وتلامذة مدرسة

بيروت ـ **رينا الحفّال**

ارتفع منسوب التصعيد على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، أمس الخميس، بعد غارة إسرائيلية استهدفت سيارة لقيادي في حزب الله، على طريق كفرجال – النبطية، ما أدى إلى استشهاده وإصابة ثلاثة أطفال صودف عبورهم في المكان في حافلة مدرسية. وقال مصدر في جمعية كشافة الرسالة الإسلامية لـ«العربي الجديد»، إن الطلاب أصيبوا بجروح نتيجة سقوط زجاج الحافلة عليهم، وقد نقلوا إلى المستشفى عبر فرق الإسعاف المختصة، ووضعهم جيد. وردّ حزب الله على الهجوم الإسرائيلي باستهداف مقر قيادة الفرقة 91 المستحدث في قاعدة إيليت بعشرات صواريخ «كاتيوشا»، ومقر قيادة كتيبة السهل التابعة للواء 769 في قاعدة بيت هلل بعشرات صواريخ إسرائيلية مكان تجمعهم، فانسحبوا من الموقع ولم يُبلَّغ عن إصابات. وقصف الاحتلال أيضاً بالمدفعية أطراف بلدة الجبين. ونفذ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات وهمية في أجواء قرى وبلدات قضاءَي صور ومرجعيون، ملقياً البالونات الحرارية، وخرّق جدار الصوت في أجواء منطقة النبطية وفوق جبل الريحان في منطقة جزين. واستهدف حزب الله التجهيزات التجسّسية في موقعي المطلة والراهب. وليل الأربعاء ـ الخميس، استهدف الطيران الحربي عيتا الشعب والمنطقة الواقعة بين العديسة وكفركلا، وطاول قصفه المدفعي تلة العزية باتجاه ديرميماس. بدوره، هاجم حزب الله ليل الأربعاء ـ الخميس، مرابض مدفعية كتيبة 403 التابعة لجيش الاحتلال، جنوبي مستوطنة بيت هلل، بمسيّرات انقضاضية. واستهدف الحزب مواقع السماقة والبغادي وتلة الطيحات، ومبنى يستخدمه جنود الاحتلال في مستوطنة كفار جلعادي. بدورها، كشفت «الدولية للمعلومات» اللبنانية، وهي شركة دراسات وأبحاث علمية مستقلة، أن عدد الشهداء في لبنان، منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عملية طوفان الأقصى في غزة، ولغاية أول من أمس الأربعاء، وصل إلى 428 شهيداً. وأوضحت أن بين هؤلاء 314 شهيداً لحزب الله، بينهم مسعفون، و21 شهيداً لحركة أمل (بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري)، بينهم مسعفون، و12 شهيداً للجماعة الإسلامية، بينهم مسعفون، و8 شهداء فلسطينيين، و7 شهداء سوريين، و3 شهداء من الإعلاميين وشهيد للجيش اللبناني، وشهيد للحزب السوري القومي الاجتماعي، و61 شهيداً مدنياً. تجدر الإشارة إلى أن لا أرقام رسمية موحّدة صادرة عن السلطات الرسمية في لبنان حول عدد الشهداء، علماً أن وزارة الصحة أصدرت تقريرها التراكمي للطوارئ الصحية الثلاثاء الماضي، أشارت فيه إلى استشهاد 363 شخصاً منذ 8 أكتوبر الماضي لغاية 21 مايو الحالي. وقال مصدر في وزارة الصحة اللبنانية لـ«العربي الجديد»، إن «الأرقام التي تعلن عنها الوزارة تستند إلى المعطيات التي تتلقاها من المستشفيات والتي يتم الإبلاغ عنها ربطاً بالعدوان فقط، إذ هناك حالات لا يتم الإبلاغ عنها أو لا يتم إدخالها إلى المستشفيات».

من جهته، اعتبر قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون، أمس الخميس، أن المؤسسة «تعمل بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وفق القرار الدولي 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006)». وأشار في «أمر اليوم» إلى مناسبة الذكرى الـ24 لـ«عيد المقاومة والتحرير»، حين انسحب جيش الاحتلال من جنوب لبنان في 25 مايو/ أيار 2000. وقال إن هذه الذكرى «تحلّ فيما يتعرض لبنان لاعتداءات وانتهاكات يومية من جانب العدو الإسرائيلي الذي يشنّ منذ نحو سبعة أشهر حرب إبادة على الشعب الفلسطيني. وإذا كانت الاعتداءات الراهنة تتجاوز بأساليبها لناحية حجم الدمار والخسائر، فإنها تأتي في سياق طويل من الأعمال العدائية التي ارتكبها العدو ضد وطننا على مدى العقود الماضية». وشدّد على أن هذا «اليوم يذكّرنا أكثر من أي وقت مضى بأن الحفاظ على إنجاز التحرير يتم من خلال الوحدة الوطنية والعمل بما تقتضيه مصلحة الوطن». وكان الجيش الإسرائيلي قد انسحب من معظم الأراضي اللبنانية في عام 2000، عدا 13 نقطة، أبرزها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقرية الغجر.

أصيب لاثة أطفال خلال استهداف سيارة القيادي في حزب الله، امس (محمود زيات/فرانس برس)

الصحة أصدرت تقريرها التراكمي للطوارئ الصحية الثلاثاء الماضي، أشارت فيه إلى استشهاد 363 شخصاً منذ 8 أكتوبر الماضي لغاية 21 مايو الحالي. وقال مصدر في وزارة الصحة اللبنانية لـ«العربي الجديد»، إن «الأرقام التي تعلن عنها الوزارة تستند إلى المعطيات التي تتلقاها من المستشفيات والتي يتم الإبلاغ عنها ربطاً بالعدوان فقط، إذ هناك حالات لا يتم الإبلاغ عنها أو لا يتم إدخالها إلى المستشفيات».

من جهته، اعتبر قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون، أمس الخميس، أن المؤسسة «تعمل بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وفق القرار الدولي 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006)». وأشار في «أمر اليوم» إلى مناسبة الذكرى الـ24 لـ«عيد المقاومة والتحرير»، حين انسحب جيش الاحتلال من جنوب لبنان في 25 مايو/ أيار 2000. وقال إن هذه الذكرى «تحلّ فيما يتعرض لبنان لاعتداءات وانتهاكات يومية من جانب العدو الإسرائيلي الذي يشنّ منذ نحو سبعة أشهر حرب إبادة على الشعب الفلسطيني. وإذا كانت الاعتداءات الراهنة تتجاوز بأساليبها لناحية حجم الدمار والخسائر، فإنها تأتي في سياق طويل من الأعمال العدائية التي ارتكبها العدو ضد وطننا على مدى العقود الماضية». وشدّد على أن هذا «اليوم يذكّرنا أكثر من أي وقت مضى بأن الحفاظ على إنجاز التحرير يتم من خلال الوحدة الوطنية والعمل بما تقتضيه مصلحة الوطن». وكان الجيش الإسرائيلي قد انسحب من معظم الأراضي اللبنانية في عام 2000، عدا 13 نقطة، أبرزها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقرية الغجر.

يواجه بنيامين نتنياهو حصاراً داخلياً وخارجياً، يتمثل في التصعيد الشعبي والسياسي والأمني الإسرائيلي، إلى جانب قرار المحكمة الجنائية الدولية. لكن تعنّت نتنياهو يشي بمواصلة حرب الإبادة رغم كل التطورات الحالية

نتنياهو يدفع للتصعيد

هروب من الحصار الداخلي والخارجي بتعميق الحرب

نتنياهو يلقي كلمة في القدس المحتلة، مايو الحالي (فرانس برس)

حيفا ـ **امطانس شحادة**

يزداد الحصار على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد أكثر من سبعة أشهر على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي أسبوع واحد، يتعرّض إلى محاصرة من عدة جهات، منها شعبية، ومنها سياسية داخلية متعددة الأطراف، ومنها قضائية دولية. وترتفع أخيراً وتيرة وحدّة تظاهرات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي المطالبة بالتوصل إلى صفقة تبادل فورية مع «حماس» لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، والتي تنعكس بمحاولة متظاهرين، مع بداية الدورة الصيفية للكنيست (البرلمان) الاثنين الماضي، قطع الطرق المؤدية لمدينة القدس المحتلة وللكنيست، وتظاهر الآلاف حول مقر الأخير. وبالتزامن مع ذلك، كان قسم من عائلات المحتجزين في جلسات لجان في الكنيست، يعرضون موقفهم ويهاجمون الحكومة بحدة.

لا ترمي حركات الاحتجاج للضغط فقط على نتنياهو، بل أيضاً على الشركاء في حكومة الحرب، الوزيرين بني غانتس وغادي آيزنكوت، للانسحاب من الحكومة وتوسيع سقوطها، إذ يتضح للمحتجين أن الحكومة ورئيسها يشكلان عائقاً أمام إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين من قطاع غزة. وبذلك، يتصاعد حصار بنيامين نتنياهو ووزراء الحكومة شعبياً، إلى حد حصول عدة حالات تهجّم على ممثلي الحكومة، الأسبوع الماضي، خلال أيام إحياء إسرائيل لذكرى «قتلى حروب إسرائيل» والاحتفال بـ«يوم الاستقلال» (13 و14 مايو/أيار عشية ذكرى النكبة الفلسطينية في 15 مايو)، بينما تقلّصت الاحتفالات الرسمية، والتي لم تشهد مشاركة جمهور لتحضر الاحتفالات في التسجيل المسبق والبث على قنوات التلفزة الإسرائيلية. كل هذا يشكل سوابق لم تشهدها إسرائيل من قبل، وتعكس شدة الاحتقان والتصدع في المجتمع الإسرائيلي. ولم تقتصر محاصرة نتنياهو في الأسابيع والأيام الأخيرة على المستوى الجماهيري، بل إنها تشمل حصاراً سياسياً علنياً من قبل وزراء مركزيين في الحكومة، إذ يقرر وزير الأمن يوآف غالانت نقل الخلافات الحادة بينه وبين نتنياهو إلى العلن، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بقضايا الأمن القومي. وينعكس ذلك بمطالبة غالانت في مؤتمر صحافي يوم الأربعاء 16 مايو الحالي، نتنياهو بالتصريح علناً أنه يرفض إقامة حكم عسكري إسرائيلي في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، والبحث من الآن عن بدائل واقعية لسلطة «حماس» في القطاع. ويوضح غالانت أن نتنياهو لا يزال يتهرب من مناقشة هذا الموضوع في اجتماعات مجلس الحرب لغاية الآن، فيما وفقاً لغالانت فإن سيطرة إسرائيل المدنية والعسكرية في قطاع غزة بعد الحرب، خيار خطير ولا يمكن أن يقبل به.

وبعد أيام على تصريحات غالانت، يأتي تحديد غانتس في مؤتمر صحافي يوم السبت 18 مايو الحالي، مهلة لنتنياهو حتى 8 يونيو/حزيران، لوضع خطة حول مصير القطاع في اليوم التالي للحرب وإدارته، وإعادة الإسرائيليين إلى شمال إسرائيل، إلى جانب وضع خطة لإحراز تقدّم في التطبيع مع السعودية، وترتيب قضية إعفاء طلاب المعاهد الدينية اليهودية من الخدمة العسكرية. وفي حال رفض نتنياهو تحقيق تلك المطالب سينسحب حزب «المعسكر الرسمي» من الحكومة، والذي ينزعمه غانتس.

يكشف موقع «والا» الإسرائيلي، عن رفض نتنياهو لمقترح المسؤول عن ملف الرهائن في الجيش الإسرائيلي، نيتسان ألون، في محاولة لتحقيق اختراق في المفاوضات حول اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى مع حركة حماس، وذلك خلال جلسة كابينت الحرب. كما يرشح في وسائل الإعلام الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، وجود وثيقة سرية لنائب رئيس مجلس الأمن القومي، يورام حيمو، يدّعي فيها أن أسلوب إدارة الحرب والاستراتيجية الحالية لن تؤدي إلى القضاء على «حماس» ولا الانتصار في الحرب. في المقابل، فإن هذه الوثيقة مرفوضة من قبل رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هانغبي، وهو معيّن مركزيّن في الحكومة، إذ يقرر وزير الأمن شخصياً من قبل بنيامين نتنياهو ومن أكثر الشخصيات المقربة إليه، باعتبارها لا تمثل موقف المجلس. وتأتي استقالة حمو في 12 مايو الحالي، نتيجة لذلك.

كما يكشف المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هارئيل، في مقاله يوم الثلاثاء الماضي، عن وجود وجهات نظر مختلفة داخل القيادة العسكرية، بحيث هناك فريق يقترح وقف الحرب فوراً، في الجبهتين الجنوبية والشمالية، والتوجه إلى صفقة تبادل، حتى لو كان يعني ذلك اعترافاً إسرائيلياً بأنها لم تتمكن من القضاء على قدرات «حماس» العسكرية بشكل كامل. في المقابل، هناك قيادات تدفع باتجاه مواصلة الحرب واقتحام رفح، حتى لو كان الثمن استمرار الحرب أشهراً، من دون أن يضمن ذلك القضاء نهائياً على قدرات «حماس» العسكرية. بذلك تتوسع الهوة بين نتنياهو وقيادات عسكرية حول إدارة الحرب وملف الأسرى وجدوى الحرب، ونجاعتها لغاية الآن في تحقيق أهدافها.

مع تعنّت وإصرار نتنياهو على الاستمرار في الحرب، يتوسع حصاره إلى حصار دولي، بعد إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، الاثنين الماضي، تقديم طلب لإصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، بالإضافة إلى عدد من قيادات «حماس».

> نتنياهو وحكومته يشكلان عائقاً أمام إطلاق سراح المحتجزين

> تتوسع الهوة بين نتنياهو وقيادات عسكرية حول إدارة الحرب

وتُعتبر خطوة خان، وفقاً لتحليلات إسرائيلية، سابقة تاريخية وهزة أرضية لها، سيكون لها تداعيات كبيرة على دولة إسرائيل. ويعني هذا القرار وضع بنيامين نتنياهو و غالانت في قفص الاتهام بارتكاب جرائم حرب، منها استعمال سلاح التجويع ضد سكان غزة. يقابل إعلان خان برفض إسرائيلي مطلق من قبل كافة أطياف المنظومة الحزبية والسياسية، مع اتهامها للمدعي العام وللمحكمة الجنائية الدولية، بمعاداة السامية، ووضع قيادات إسرائيل المنتخبين ديمقراطياً في سلة واحدة مع «قيادات حركة إرهابية»، وفقاً لادعائهم.

وفي السياق، يوضح عدد من المحللين الإسرائيليين عمق المأزق الإسرائيلي النابع من قرار خان، إذ وفقاً لمقالة براك رفيد في صحيفة والا، الثلاثاء الماضي، فإن «نتنياهو يعرف تماماً ما هي المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ووضع إسرائيل الدبلوماسي، والقيود القانونية وخطورة الإجراءات ضد إسرائيل في المحاكم الدولية، لكن السياسة التي قادها منذ بداية الحرب لم تأخذ كل ذلك في الاعتبار. وقد تصرف وزراء الحكومة المصفّرة بغطرسة وجهل وتجاهل لكل الآراء المهنية، وقادوا إسرائيل إلى عزلة غير مسبوقة». ويضيف أن «طلب المدعي العام إصدار أوامر اعتقال ضد نتنياهو وغالانت هو تتويج لفشل دبلوماسي وسياسي شامل للحكومة الإسرائيلية، منذ الهجوم الإرهابي» الذي وقع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. أما رونين برغمان، فيعتبر في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، الثلاثاء الماضي، أن «الحكومة الإسرائيلية لم تفهم مدى خطورة الوضع المتشكل في المحكمة الجنائية الدولية، وبدلاً من إشراك كبار الحقوقيين والمستشارين القانونيين في تحديد كيفية التعامل مع المحكمة، فضّلوا عزلهم والانشغال في الاعيب سياسية تافهة».

تعامُل الحكومة الإسرائيلية مع قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هو استمرار للغطرسة والاستعلاء الإسرائيليين، وعدم استيطان التحولات الهائلة التي حصلت في الساحة الدولية منذ بداية حرب الإبادة على غزة. تريد إسرائيل أن يرى العالم مشاهد القتل والدمار والتجويع وأن يدعم ذلك، أو على الأقل يغض النظر عنه. ووفقاً لإسرائيل، فإن هجوم «حماس» في السابع من أكتوبر الماضي، يتيح لها خرق القانون الدولي والدوس على حقوق البشر وإلغاء كافة المواثيق والمعاهدات الدولية. والأسوأ من ذلك هو قناعة إسرائيل أنها فوق القانون وأنها ما تزال الابن المدلل للغرب.

يبدو أن مواقف نتنياهو تجاه استمرار حرب الإبادة تزداد وضوحاً وتعنتاً مع مرور الوقت. فهو يعود ويشدد على أنه لن يوقف الحرب على قطاع غزة ولا بأي حال من الأحوال، وأنه مستمر في اقتحام رفح، والهجوم على مناطق متعددة في القطاع غزة. ويرفض التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل أسرى، إلا بشروطه هو. نتنياهو، كما يوضح عدد من المحللين الإسرائيليين، مصرّ على الاستمرار في الحرب لقناعته بذلك، ولأنه فعلاً ينوي احتلال قطاع غزة وربما فرض الإدارة العسكرية الإسرائيلية، وليس فقط لأسباب تتعلق بمصلحته السياسية بإطالة أمد الحرب. يواجه نتنياهو حالياً تحديات من قبل أعضاء من حزبه «الليكود»، وأعضاء في حكومته من كافة الطيف السياسي. يهدد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش بأن أي تراجع في الحرب سيؤدي إلى تفكيك الحكومية. ويوضح غالانت أن نتنياهو لا يتخذ القرارات الصائبة، بل يتهرب من نقاش المواضيع الحساسة، ويعلن أنه سيعارض أي قرار يعني إقامة حكم عسكري إسرائيلي في غزة. ويحدّد غانتس مهلة ثلاثة أسابيع للبت في قضايا استراتيجية لا يمكن أن يحصل حولها تفاهمات ولا اتفاق، ويبقيه نتنياهو رغم ذلك في الحكومة.

وتتلاحق تسريبات من قيادات في المؤسسة الأمنية والعسكرية تدّعي أن إسرائيل تتجه نحو فشل استراتيجي في غزة، وأنه من الأفضل وقف فوري للحرب والتوصل إلى صفقة تبادل مع «حماس» من دون أي رد جدي من قبل نتنياهو. بنيامين نتنياهو محاصر وضعيف داخلياً، وهو الآن أضعف دولياً بسبب الحصار الدولي، واحتمال إصدار مذكرة اعتقال دولية بتهم ارتكاب جرائم حرب. كل هذا يشي بأن تراجع مكانة نتنياهو سيستمر، وأن احتمالات ابتزاز نتنياهو ستزيد، وأن المنظومة السياسية غير مستقرة وكل حزب شريك في التحالف اليميني يتحوّل إلى ملك، وأن خيارات نتنياهو ليست واسعة. بناءً على ما يُنشر من تحليلات في الإعلام الإسرائيلي ومعرفتنا بنتنياهو وتصرفاته منذ السابع من أكتوبر الماضي، وصراعه للبقاء، يمكن التكهن بأن الرجل سيمضي قدماً في حرب الإبادة على غزة، وسيعمّق اجتياح رفح، ويدفع نحو مزيد من التصعيد والقتل والدمار، وربما توسيع جبهات أخرى.

تقرير

إجراء شكلي للنظام

انتخابات مجلس الشعب السوري

تمسّك النظام السوري بإجراء انتخابات مجلس الشعب منتصف يوليو/ تموز المقبل، في ظل تغييب ملايين السوريين عن المشاركة

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

لن تشترك أجزاء واسعة من سورية في انتخابات مجلس الشعب السوري المقرر إجراؤها منتصف يوليو/تموز المقبل من قبل النظام، الذي أفقد الحياة البرلمانية أي قيمة سياسية أو تشريعية، منذ استيلاء حزب البعث على السلطة قبل نحو ستين عاماً في انقلاب عسكري أنهى الحياة السياسية برمتها في البلاد.

وبدأت الاثنين الماضي اللجان المشكّلة من قبل النظام باستلام طلبات الترشح إلى انتخابات مجلس الشعب وهو ما يعد مؤشراً آخر على عدم اكتراث النظام بحل سياسي للقضية السورية بالاشتراك مع المعارضة وفق القرار الدولي 2254، والذي نص على إجراء انتخابات عامة وفق دستور جديد. وتقتصر انتخابات مجلس الشعب التي تُوصف بـ«المسرحية السياسية الجوفاء» من قبل قطاع واسع من السوريين، على المناطق الخاضعة لسيطرة النظام بشكل فعلي، وهي دمشق وريفها وحمص وحماة وسط البلاد ومدينة حلب كبرى المدن في الشمال، وطرطوس واللاذقية في غربي البلاد وشطر من محافظة دير الزور شرقي البلاد. وتُجرى انتخابات مجلس الشعب في محافظة درعا جنوب البلاد، إلا أن الأوضاع الأمنية المضطربة وعدم الاستقرار الذي يغذيه النظام نفسه، ريما يحولان دون إجرائها في عدة أماكن في هذه المحافظة. وفي محافظة السويداء، أي قرار يعني إقامة حكم عسكري إسرائيلي في غزة. ويحدّد غانتس مهلة ثلاثة أسابيع للبت في قضايا استراتيجية لا يمكن أن يحصل حولها تفاهمات ولا اتفاق، ويبقيه نتنياهو رغم ذلك في الحكومة.

وتتلاحق تسريبات من قيادات في المؤسسة الأمنية والعسكرية تدّعي أن إسرائيل تتجه نحو فشل استراتيجي في غزة، وأنه من الأفضل وقف فوري للحرب والتوصل إلى صفقة تبادل مع «حماس» من دون أي رد جدي من قبل نتنياهو. بنيامين نتنياهو محاصر وضعيف داخلياً، وهو الآن أضعف دولياً بسبب الحصار الدولي، واحتمال إصدار مذكرة اعتقال دولية بتهم ارتكاب جرائم حرب. كل هذا يشي بأن تراجع مكانة نتنياهو سيستمر، وأن احتمالات ابتزاز نتنياهو ستزيد، وأن المنظومة السياسية غير مستقرة وكل حزب شريك في التحالف اليميني يتحوّل إلى ملك، وأن خيارات نتنياهو ليست واسعة. بناءً على ما يُنشر من تحليلات في الإعلام الإسرائيلي ومعرفتنا بنتنياهو وتصرفاته منذ السابع من أكتوبر الماضي، وصراعه للبقاء، يمكن التكهن بأن الرجل سيمضي قدماً في حرب الإبادة على غزة، وسيعمّق اجتياح رفح، ويدفع نحو مزيد من التصعيد والقتل والدمار، وربما توسيع جبهات أخرى.

فعلى ما خلا مربعين أمنيين في مدينتي القامشلي والحسكة، من المرجح أن تتم فيهما إجراءات شكلية. ولا يسيطر النظام على ريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات، ولا على الجزء الأكبر من محافظة الرقة، ما عدا عدة بلدات وقرى، وشطر كبير من ريف حلب هو خارج سيطرة النظام، كما تسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) على جانب من محافظة إدلب شمال غربي البلاد.

وليس لدى مجلس الشعب السوري أي وزن سياسي أو تشريعي، وليس له أي دور في صنع القرار، خصوصاً السياسي والعسكري والأمني، بل هو واجهة لا أكثر، على الرغم من أن الدستور الذي وضعه رئيس النظام بشار الأسد في العام 2012 ينص على أنه «يتولى السلطة التشريعية في سورية، ومن مهامه: حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء، وإقرار الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة، والعفو العام». وتسبّبت الحرب التي شنّها النظام على السوريين المطالبين بتغيير سياسي حقيقي في خروج ملايين السوريين من بلادهم. ولا توجد أرقام يمكن الركون إليها لعدد اللاجئين السوريين، إلا أن التقديرات تشير إلى أن نحو نصف الشعب السوري بات خارج بلاده. ويُقدر عدد السوريين الخاضعين لسيطرة النظام بنحو تسعة ملايين نسمة، بينما يسكن في الشمال والشمال الشرقي نحو ستة ملايين سوري هم خارج سلطة النظام. وأوضح الخبير القانوني عبد الناصر حوشان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «قانون الانتخابات لدى النظام ينص على أنه تتم انتخابات مجلس الشعب السوري في الخارج قبل عشرة أيام من تاريخ بدئها في الداخل». وأضاف: «اشترط أن يكون الناخب حائزاً جواز سفر ساري المفعول، ومختوماً في أحد المعابر الحدودية الرسمية». أما بالنسبة للناخبين الذين يقيمون في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فقد بيّن حوشان أنه «جرت العادة أن تفتح مراكز انتخابية في مناطق سيطرة قسد في محافظة الحسكة، وتنقل المراكز الانتخابية في محافظتي إدلب وحلب وقسم من الرقة إلى مناطق أخرى»، مضيفاً: هذا الإجراء جاء نتيجة تعديل قانون الانتخابات في سنة 2016.

> عبد الناصر حوشان: انتخابات مجلس الشعب باطلة

> أحمد القريبي: النظام يستخدم المجلس أداة لتمرير أجنداته

وتابع: كل ذلك يعني أن أغلب السوريين الذين يقيمون خارج سيطرة النظام، أو اللاجئين في باقي الدول لن يستطيعوا ممارسة الانتخابات، فضلاً عن أن هناك دولاً لا يوجد فيها ممثليات دبلوماسية للنظام وبالتالي لن يكون هناك أي انتخابات فيها. وخلص حوشان إلى القول إن انتخابات مجلس الشعب التي يعتزم النظام إجراءها في يوليو/تموز المقبل باطلة حتى وفق الدستور الذي وضعه النظام في 2012. من جهته، رأى الباحث السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن انتخابات مجلس الشعب المقبلة «شكلية من الناحية القانونية بغض النظر عن عدد السوريين المشاركين فيها». وتابع: كانت نسبة المشاركة في انتخابات ما قبل الثورة ربما لا تتجاوز الـ10 في المائة، أي أن الشعب لم يكن مشاركاً في صنع القرار لا قبل الثورة ولا بعدها. وأشار القربي إلى أن الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية «لا قيمة لها»، مضيفاً: ومن ثم فإن انتخابات النظام باطلة وأعضاء المجلس يمثلون النظام وحده وليس الشعب. وأضاف: «في الدورة الماضية كان جلّ أعضاء مجلس الشعب هم من حزب البعث وقادة الميليشيات والتجار التابعين للنظام، لذا أتوقع أن هذه التركيبة ستبقى في الدورة المقبلة. النظام يستخدم هذا المجلس أداة لتمرير أجنداته السياسية والإدارية وإصدار القوانين لمصادرة أملاك السوريين».

من انتخابات مجلس الشعب في دمشق، يوليو 2020 (لؤي بشارة/فرانس برس)

شرق غرب

اعتقال نائب قائد الجيش الروسي

كشفت صحيفة كوميرسانت الروسية، أمس الخميس، عن توقيف فاديم شامارين، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة فاليري غيراسيموف، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس الإدارة العامة للاتصالات في القوات المسلحة الروسية. ونقلت «كوميرسانت» عن مصدر أمني قوله إن شامارين نقل إلى الإدارة العسكرية العامة للتحريات التابعة للجنة التحقيق الروسية للاستجواب في قضية احتيال.
(العربي الجديد)

تركيا تحيّد 48 مسلحاً في 7 أيام

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، أن قواتها تمكنت من تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال) 48 مسلحاً خلال العمليات التي جرت في الأيام السبعة الماضية، بما في ذلك عمليات شمالي العراق وسورية. وجاء في إحاطة قدمها زكي أق تورك، مستشار العلاقات العامة والإعلام في الوزارة، أن عدد المسلحين الذين حُيّدوا منذ مطلع العام الحالي ارتفع إلى 1048.
(الأناضول)

حالة طوارئ جديدة في الإكوادور

أعلنت السلطات في الإكوادور حالة الطوارئ في عدد من المقاطعات، مساء الأربعاء، وسط تصاعد أعمال العنف في ظل الحرب التي تشنها الحكومة ضد عصابات المخدرات. وذكرت أن هذا الإجراء يسمح بنشر الجنود في الشوارع مدة 60 يوماً في سبع من مقاطعات البلاد، التي يبلغ عددها 24، بناء على مرسوم حكومي. وكان رئيس الإكوادور دانيال نوبوا (الصورة) قد أعلن حالة الطوارئ في سائر أنحاء البلاد في يناير/كانون الثاني الماضي بعد هروب خوسيه أبولفو ماسياس، زعيم أخطر عصابة إجرامية في البلاد، من سجنه، واندلاع أعمال شغب في عدد من السجون.
(فرانس برس)

ثلثا الأميركيين يخشون العنف بعد الرئاسيات

أظهر استطلاع جديد للرأي أجرته «رويترز/إبسوس»، ونشرته أمس الخميس، أن اثنين من كل ثلاثة أميركيين عبروا عن شعورهما بالقلق من احتمال اندلاع أعمال عنف مرتبطة بالسياسة عقب الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، التي يتنافس فيها الرئيس جو بايدن وسلفه الجمهوري دونالد ترامب. وقال نحو 68 في المائة من المشاركين في الاستطلاع، الذي جرى عبر الإنترنت، إنهم قلقون من لجوء المتطرفين إلى العنف إذا لم يقبلوا نتيجة الانتخابات.
(رويترز)

أحكام بالسجن في قضية محاولة اطاحة مادورو

أصدر القضاء الفنزويلي، مساء الأربعاء، أحكاماً بالسجن تصل إلى 30 عاماً على 29 شخصاً أدينوا بالمشاركة في محاولة فاشلة لإطاحة الرئيس نيكولاس مادورو في مايو/أيار 2020، ما أسفر عن مقتل ثمانية مسلحين على يد الجيش. وقال النائب العام الفنزويلي طارق وليم صعب (الصورة) إن 20 من المتهمين الـ29 حُكم عليهم بالسجن بحد أقصى 30 عاماً، والبقية 21 عاماً.
(فرانس برس)

إضاءة

هل يتحرر أحمد صالح من العقوبات الدولية؟

نعز ـ **فخر العزب**

كرر العميد أحمد عبد الله صالح، القيادي في حزب المؤتمر الشعبي العام، ونجل الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح، محاولته العودة إلى الساحة السياسية اليمنية، عبر السعي لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليه، زاعماً أنه يعترف بالحكومة الشرعية اليمنية وبقراراتها، فيما يتهمه خصومه بالاشتراك في ارتكاب جرائم قتل بحق المتظاهرين في ثورة فبراير/ شباط 2011. وبعث أحمد صالح برسالة إلى رئيس وأعضاء لجنة العقوبات الدولية، ومركز التنسيق المعنيّ برفع الأسماء من القائمة، ولجنة الجزاءات بشأن قاعدة بيانات العقوبات، في 15 مايو/ أيار الحالي، يطالب فيها برفع العقوبات عنه، والمفروضة عليه بقرار صادر من مجلس الأمن الدولي في عام 2014. وبالرسالة، إليه «يتلقى رسائل العتاب واللوم لأنه جنح إلى الخيار السلمي منذ اللحظة الأولى لنشوب الأزمة اليمنية، برغم وجود العديد من الفرص والمبررات التي أتاحت له خيار استخدام القوة والعنف لحسم الوضع، مع امتلاكه كل عناصر القوة والتأييد السياسي والشعبي والدعم الأخلاقي في حينه». وأكد أنه كان يأمل أن تبادر الحكومة الشرعية اليمنية، التي يعترف بها وينتمي إليها ونفذ جميع قراراتها قبل أن تطلب إدراجه ضمن العقوبات، وأن تطالب برفع العقوبات عنه، مستدركاً: «لكن يبدو أنها الكيان الوحيد في اليمن الموضوع تحت الفصل السابع مثل ما أنني المواطن الوحيد الذي تستقوي عليه دولته وحكومته والمجتمع الدولي بعقوبات ظالمة».

وكانت ثورة 11 فبراير 2011 الشبابية في اليمن قد نجحت في القضاء على أحلام التوريث التي كانت تلازم الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، الذي كان قد اتخذ عدداً من الخطوات المهدة لتوريث الحكم لنجله أحمد، إذ إنه عيّنه قائداً للحرس الجمهوري في عام 2004، ضمن توزيع المناصب العسكرية السيادية والعليا على أقارب صالح المقربين. وعقب ثورة فبراير، مُنح أحمد صالح حصانة قضائية مع الرئيس الأسبق صالح ونجله أحمد واثنين من كبار القادة العسكريين للحوثيين هما عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم المعروف بـ«أبو علي الحاكم»، لاتهامهم بتهديد السلام والاستقرار في اليمن. وتهدف العقوبات إلى وضعهم في قائمة المنع من السفر، إضافة إلى تجميد أصولهم. خلال الأزمة اليمنية التي تلت انقلاب جماعة الحوثيين على الدولة في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، ظل موقف أحمد صالح ضبابياً، ولم يحدد موقفاً واضحاً، وعُيّن في منصب نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الموالي للحوثيين.

وقال الناشط السياسي جمال الأشوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مبررات وضع العميد صالح تحت طائلة العقوبات لم تكن كي يطالب اليوم برفع اسمه، فالرجل ارتكب جرائم لا تسقط بالتقادم، خصوصاً بحق ثوار 11 فبراير، من خلال قيادته قوات الحرس الجمهوري التي قتلت مئات الثوار في ساحات وميادين الثورة على امتداد البلاد». وأضاف أن «العقوبات سببها أنه استنفد كل الإجراءات القانونية، وفي الأخير، يبدو أن الموضوع فيه كبد سياسي. وتساءل: «كيف يربط اسم أحمد صالح، وهو رجل وطني معروفة له مواقفه المشهودة في بناء الجيش، باسم الإرهابي عبد الملك الحوثي، وما هي الحيثيات التي قد تقود إلى إبقائه في قائمة العقوبات؟ والسؤال الذي يجب أن يطرح اليوم: من المستفيد من إبقاء العميد في قائمة العقوبات؟».

> جمال الأشوري: مبررات وضع صالح على قائمة العقوبات لم تتغير

والده، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وفي عام 2013، عُيّن سفيراً لليمن لدى الإمارات التي يقيم فيها حتى الآن، واستمر في منصب السفير حتى 2015، في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على منصب نائب رئيس المؤتمر العام الموالي للحوثيين»، وأكد أن «أحلام السلطة لا تزال تراود أحمد عبد الله صالح، ويريد تقديم نفسه طرفاً جامعاً ومقبولاً من كل الأطراف، وبالتالي فهو يحاول أن يمسك العصا من المنتصف، من دون أن يدرك أن هذه السياسة تخرجه من حسابات اليمنيين، لأن الموقف من الانقلاب الحوثي هو المعيار الذي يحتكم إليه الشعب في تحديد مستقبل البلاد السياسي».

من جهته، قال الصحافي عبد الولي المذابي، المدير العام لقناة اليمن اليوم التابعة لصالح، لـ«العربي الجديد»، إن أحمد صالح «كان منذ البداية متعاوناً جداً مع اللجنة الأمنية العليا التي شكلت في 2012، وامتثل للدولة ولشرعيتها وللحكومة، فمسألة المطالبة برفع اسمه من قائمة العقوبات إجراء قانوني، خصوصاً أن والده استشهد وهو يقاوم الحوثي، فيما مبررات أو حيثيات القرار أنه دعم الحوثي». وأضاف أن مطالبة صالح في هذا التوقيت برفع اسمه من قائمة العقوبات سببها أنه استنفد كل الإجراءات القانونية، وفي الأخير، يبدو أن الموضوع فيه كبد سياسي. وتساءل: «كيف يربط اسم أحمد صالح، وهو رجل وطني معروفة له مواقفه المشهودة في بناء الجيش، باسم الإرهابي عبد الملك الحوثي، وما هي الحيثيات التي قد تقود إلى إبقائه في قائمة العقوبات؟ والسؤال الذي يجب أن يطرح اليوم: من المستفيد من إبقاء العميد في قائمة العقوبات؟».

تظاهرة دعم لأحمد صالح في صنعاء، مارس 2015 (محمد حمود/الأناضول)

رصد

دفن رئيسي يجمع زعماء فصائل معادية لإسرائيل

شدّدت إيران على مواصلة سياسة «حسن الجوار» إقليمياً، على وقع دفن ضحايا الطائرة المنكوبة، وذلك بموازاة اجتماع لفصائل مسلحة مناهضة لإسرائيل في طهران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد تشييع ضحايا الطائرة الإيرانية المنكوبة رسمياً في طهران، أول من أمس الأربعاء، بمشاركة شعبية وأجنبية، نُقل، أمس الخميس، جثمان الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي إلى مدينة مشهد، فيما نُقل جثمان وزير الخارجية الراحل حسين أمير عبد اللهيان إلى جنوب العاصمة طهران، لدفنهما في العتبات الدينية. في موازاة ذلك، شدّدت فصائل معادية لإسرائيل في فلسطين ولبنان واليمن على «مواصلة النضال حتى النصر في غزة»، وذلك «بمشاركة كل فصائل المقاومة»، في إشارة إلى استمرار «حروب المساندة لنصرة غزة» التي يقودها حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن. ونُقل جثمان رئيسي صباح أمس إلى مدينة بيرجند، مركز محافظة خراسان الجنوبية، شمال شرقي إيران، حيث كان نائباً عنها في مجلس خبراء القيادة، قبل نقله إلى مسقط رأسه في مدينة مشهد، مركز محافظة خراسان الرضوية، لدفنه في السدانة الرضوية لإمام الثامن لدى الشيعة موسى الرضا. وكان رئيسي لعدة سنوات رئيساً لهذه السدانة بتعيين من المرشد الإيراني علي خامنئي. وشارك عدد كبير من أهالي مدينة بيرجند في استقبال جنازة الرئيس الإيراني، فيما انتظر حشد «مليوني» من المواطنين، بحسب الإعلام الإيراني، جثمان رئيسي في مشهد. كما نظمت الخارجية الإيرانية جنازة لعبد اللهيان، صباح أمس الخميس، أمام مقرها في طهران، قبل نقل جثمانه إلى سدانة عبد العظيم الحسني الدينية، جنوبي العاصمة، شارك فيها مسؤولون كبار ووزراء خارجية إيران السابقون، والآلاف من المواطنين. وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، في تصريحات على هامش تشييع جثمان عبد اللهيان، أن حركة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الإيرانية «ستستمر بسرعة كبيرة». وفيما اعتبر أن وفاته شكلت ضربة للدبلوماسية الإيرانية، غير أنه شدّد في الوقت نفسه على أن إيران دولة مؤسسات و«لن يحدث أي خلل» في سياستها الخارجية بعد رحيل عبد اللهيان. ورأى كنعاني أن مستوى مشاركة مختلف الدول في تشييع رئيس الجمهورية ووزير خارجيته «دليل على مكانة إيران في النظام الدولي». في غضون ذلك، أكد وزير الخارجية الإيرانية المؤقت علي باقري، خلال لقائه وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، أمس الخميس، أن بلاده ستواصل سياسة الجوار مع الجيران بعد رحيل رئيسي. وأضاف باقري أن هذه السياسة تحظى بموافقة خامنئي، مؤكداً أن «إزالة التوتر في العلاقات مع الجيران سياسة حتمية واستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. كما أنها استراتيجية فاعلة للتعاون الإقليمي». وتوجه باقري إلى بن زايد بالقول إن «التضامن والتعاضد في المواقف الصعبة بشكلان رصيداً قيماً للتعاون من أجل استغلال مشترك للفرص والتصدي المنسق للتهديدات والتحديات التي تهدد السلم والاستقرار والأمن الإقليمي». وكان رئيسي قد تبنّى بعد توليه الرئاسة الإيرانية في عام 2021، سياسة الجوار لتحسين علاقات بلاده المتوترة مع البيئة المحيطة بها، خصوصاً مع الجيران العرب، فاستعادت إيران علاقاتها مع السعودية، ودول عربية أخرى، فضلاً عن تطويرها مع الإمارات وقطر، وسط مساع مستمرة لإحياء هذه العلاقات مع مصر.

وخلال لقائه قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، بمن فيهم إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ومحمد الهندي نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، وجميل مزهر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قال باقري إن «المقاومة ليست شعاراً أو تكتيكاً، بل قضية قائمة على أسس حقيقية». ونقلت عنه وكالة مهر للأنباء الإيرانية إشارته إلى «التوجه والجهود المبدئية لرئيسي وعبد اللهيان في دعم الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والمقاومة». وقال إن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستبذل قصارى جهدها للذود عن الشعب الفلسطيني المظلوم، والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الصهيوني، ووقف جرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المظلوم». من جهتها، كشفت وكالة تسنيم الإيرانية، أن فصائل المقاومة اجتمعت مع قائد الحرس الثوري، اللواء حسين سلامي، وقائد «فيلق القدس» في الحرس، إسماعيل قاني، في العاصمة طهران. وأفادت الوكالة، أمس الخميس، بأنه «جرى خلال هذا الاجتماع بحث آخر الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية في غزة وعملية طوفان الأقصى، ودور جبهة المقاومة. وأكد المشاركون على مواصلة الجهاد والنضال حتى تحقيق النصر الكامل للمقاومة الفلسطينية في غزة مع مشاركة كافة الفصائل وجبهات المقاومة». ولفتت إلى أن الاجتماع ضمّ حركتي حماس والجهاد

مقابلة أجراها من الرباط **معن البياري**

يؤكد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية المغربي المعارض، محمد نبيل بنعبدالله، في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن حزبه ليس معنياً بأي تعديل في حكومة بلاده، معتبراً أن رصيد هذه الحكومة فاشل، مشدداً على حاجة المغرب إلى تمتين فضاء الديمقراطية

نبيل بنعبدالله

رصيد الحكومة المغربية فاشل وسلبي

نحتاج تمتين فضاء الديمقراطية وتقوية مجال حقوق الإنسان

أتمنّى حدوث تغييرات في المجتمع الجزائري

بنعبدالله: حزبنا في قلب التعبيرات المغربية المساندة للقضية الفلسطينية (حساب التقدم والاشتراكية على انستغرام)

■ كيف تقيّم وضع حزبكم، التقدّم والاشتراكية، في الحياة السياسية في المغرب، في ظلّ ما يعيشه المشهد الحزبي من تراجع وضمور؟

أوضاع حزبنا، التقدّم والاشتراكية، لا باس بها. طموحنا أكبر وأقوى مما نحن عليه اليوم، وإن كانت ظروف موضوعية لا تساعد على هذا، وهي مرتبطة بتساؤلات عريضة تُطرح في موضوع العمل السياسي على المستوى العالمي، وليس فقط على المستوى المغربي، إذ تعيش دول عدّة أزمات على مستوى التمثيلية الديمقراطية من خلال هوّة حقيقية موجودة بين الفئات الشابة التي تمارس كثيراً تعبيرات مباشرة موجودة على مستوى الفضاء الأزرق والشبكات الاجتماعية، على خلاف ما كنا عليه في شبابنا بالانتماء إلى هيئات سياسية. وهناك أيضاً نوع من التساؤل المطروح، إن لم أقل الأزمة التي تمر منها الحركة اليسارية الاشتراكية العالمية، وهو الأمر الذي يجعل التعاطي مع الأفكار التحرّرية لليسار لم يعد بالقدر نفسه من الانخراط والتعاطف.

بالعودة إلى الواقع المغربي، هناك مجموعة من الممارسات التي جعلت، من الناحية الشكلية، العمل يستمرّ في ظلّ مؤسّسات منتخبة ومع دستور 2011 وبرلمان يقوم بدوره على مستوى التشريع والمراقبة وانتخابات تُنظّم من أجل إفراز أغلبيات وكتل معارضة على المستوى الشكلي، في حين أننا نجد، على مستوى العمق والجوهر، أن هناك ممارسات أساءت كثيراً إلى العمل السياسي، وأقصد أساساً استعمال المال بشكل لم يسبق له مثيل، وهو مالٌ مرتبط، في أحيانٍ كثيرة، بالأوساط الفاسدة.

وبقدر ما يتم التأثير بهذا الشكل على إرادة الناخبين، تبتعد الفئات الشابة والنخب والكفاءات الموجودة على مستويات مختلفة في المجتمع التي لا تريد أن تلتحق بالفضاء السياسي، سواء كان الأمر يتعلق بالهيئات المنتخبة أو بالأحزاب السياسية. في ظلّ هذه الأوضاع عموماً، يمكن القول إن حزب التقدم والاشتراكية استطاع الصمود وأن يحافظ على شخصيته وكينونته، بل أكثر من ذلك استطعنا، حسب نتائج انتخابات 2021، تحسين وضعنا وأن نتقدّم بحصولنا على 22 مقعداً في مجلس النواب.

كنّا نؤمن دائماً بأنه لا يمكن لنا وحدنا كحزب أن نصل إلى بلورة أهدافنا والرقي بمشروع ديمقراطي متكامل الأطراف، وأن هذا يستلزم ما نسمّيها سياسة التحالفات. وفي هذا السياق، يمكن القول إن سياسة التحالفات التقليدية بالنسبة إلينا تعتمد على المكونات اليسارية أساساً، ولكن أيضاً على حليف استراتيجي منذ ما قبل استقلال البلاد، هو حزب الاستقلال الذي نعتبره حزباً وطنياً ينتمي لما نسميه في المغرب الحركة الوطنية الديمقراطية. وفيما اختار اليوم حزب الاستقلال أن يكون جزءاً من الغالبية الحكومية الحالية، تمكنّا، أخيراً، من التغلب على جزء من نقاط الخلاف بيننا وبين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. كما كانت لنا إرادة في أن نجمع باقي أطراف المعارضة من أجل إعطاء نفَس جديد للعمل السياسي المعارض الذي نعتبر أن من واجبه تصحيح المسار لتوجّهٍ حكومي لا نشاطر أسسه ونتائجه.

■ هل تتحدّثون مع جميع المعارضة، بما فيها حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) رغم اختلافات المرجعيات؟

بالطبع، لأننا نعتبر أنه يتعين استغلال كل الفضاءات التي يمكن أن نطوّر مبادرات حولها. قد نجد صعوبات مع بعض الأحزاب على مستوى بعض التوجهات الاقتصادية، ومع أحزاب أخرى، كـ«العدالة والتنمية»، بشأن ما هو قيمي مجتمعي، من قبيل ما يناقش اليوم بخصوص مدوّنة الأسرة، لكنا نضع على سلم أولوياتنا دائماً الارتقاء بالعمل السياسي وحضور الأخلاق والتعامل مع الاختلاف بشكل حضاري.

■ يدور حديث في الدوائر الحزبية والإعلام المغربي عن تعديل حكومي في الأيام المقبلة. هل تدرسون دخولكم الحكومة؟

لسنا معنيّين بهذا الأمر. مسألة المشاركة في الحكومة في ظل الظروف الحالية، وبالنظر إلى توجّهاتها وبرنامجها ولرصيدها اليوم الذي نعتبره سيئاً وسلبياً وفاشلاً.

■ كثيراً ما يقال إن الحكم صعب والمعارضة سهلة. اليوم، بعد أن خبرتم تسيير الشأن العام وإكراهات وضغوط التسيير، هل تعتبرون وضعكم الآن في المعارضة مريحاً؟

يؤمن «التقدّم والاشتراكية» بالالتزام بالمسؤولية، حتى عندما يكون في موقع المعارضة، وهكذا كنّا حتى عندما كنا ممثلين في الممارسة السياسية القانونية. رغم ذلك، كنّا دائماً نراعي المؤسّسات والإطار العام الذي نوجد فيه وبمختلف فئاته الشعبية، غير أن الإشكال يُطرح حينما تسقط الحكومة في ترديد الشعارات والتوجّهات والإصلاحات التي تأتي من مصدر ملكي فقط، من دون أن يكون ذلك مبلوراً على أرض الواقع، أو أن يكون مبلوراً بشكل غير سليم. لا يمكن لأي حكومة أن تتستّر وراء مجموعة من الأوراش المعلن عنها على مستوى أعلى سلطة في البلاد، والا تأخذ بالاعتبار التفعيل على مستوى أرض الواقع وكيف يتم وما هي نتائجه.

■ ما تؤاخذ عليه الأحزاب المغربية أنها تستظلّ بالملك وبخطاباته وتوجيهاته في وقت يفترض فيه أن يكون لكل منها خطابها الخاص، وأن تشتغل ببرامج من دون الاستقواء بالملك.

مكانة الملك ودوره الدستوري والسياسي في المغرب أساسي على مستوى رسم التوجّهات والإصلاحات الأساسية للبلاد، كما على مستوى بلورتها بشكل ملموس. وبالتالي، هناك مجموعة من الإصلاحات الأساسية التي يؤكد عليها صاحب الجلالة (الملك محمد السادس)، والتي تعتبر، في نهاية المطاف، قاسماً مشتركاً لعدد من القوى السياسية. على هذا المستوى، ليس هناك إشكال، لأن كل هذه التوجّهات والإصلاحات تسير في اتجاه إيجابي، وتعمل على الرقي بالمغرب، وبمختلف فئاته الشعبية، غير أن الإشكال يطرح حينما تتعلق الإصلاحات بالمقتضيات الإيجابيات، وهذا ما قمنا به أخيراً، خلال تقديم الحكومة حصيلتها المرحلية (في منتصف ولايتها).

■ ما تقييمكم في حزب التقدّم والاشتراكية لوضع حقوق الإنسان في المغرب في ظلّ استمرار محاكمة صحافيين ومدوّنين وعدم الإفراج عمّن تبقّوا من معتقلي حراك الريف؟

أكّدنا، على مدى السنوات الخمس الأخيرة على الأقل، ضرورة إحداث انفراج سياسي والتفاعل بكثير من السموّ والصبر مع مجموعة من التعبيرات، والتي، كيفما كانت طبيعتها، لا تخلخل أسس المجتمع المغربي، ولا المقوّمات التي تبنى عليها المؤسّسات ولا النموذج السياسي للبلاد. هي تعبيرات قد تُقبل في بعض الأحيان، وقد تكون شاردة في أحيان أخرى، لكنها في كل الأحوال غير مهدّدة أي شيء. واعتبر أن التعامل بحساسية كبيرة مع مثل هذه الأمور والتشدّد بشأنها خاطئ وضار بالمغرب، فنحن في حاجة إلى تمتين فضاء الديمقراطية وتقوية مجال حقوق الإنسان. لكن المؤسف أن الحكومة الحالية تتهرّب من هذه المواضيع، لأنها حكومة غير سياسية.

■ تزداد العلاقات المغربية الجزائرية سوءاً وقطيعة يوماً بعد آخر. من موقعكم في المعارضة، ما هي الصيغة التي ترونها أنسب لإنهاء هذا الحال بين البلدين الجارين، أو على الأقل تطويق الخلافات؟

نسعى دائماً في المغرب إلى أن تكون لنا علاقات طيّبة مع الجزائر، وأن نميز بين القادة الجزائريين وتصرّفاتهم وبين الشعب الجزائري. وأؤكّد لكم أن هذا الحرص موجود حالياً أيضاً، فيما العلاقات مقطوعة، بل أكثر من ذلك، يمكن القول إن هناك تقاليد مغربية راسخة رغم حدّة الخلاف. مع الأسف، يغيب هذا الأمر في الجهة الأخرى، حيث يسود موقف عدائي راسخ تجاه المغرب منذ حصول الجزائر على الاستقلال. ورغم كل الإساءات، نقول في حزبنا وفي باقي الأحزاب، للجزائريين: الله يهديكم، فمصيرنا مشترك، ولا يمكن أن نبلغ مراكز متقدّمة على المستويين الإقليمي والعالمي من دون أن نعمل بشكل مشترك. تأكّدوا أن المغرب سيظلّ حريصاً على بلورة موقف إيجابي وعدم المساس بالأفق المستقبلي، ما أتمنّاه في الواقع، هو حدوث تغييرات عميقة في المجتمع الجزائري، وهو أمر مرتبط بهذا المجتمع، ولا يمكن أن يقوم بها شخص آخر، وحين سيتم ذلك سيتغيّر وضع العلاقات بين البلدين.

■ ولكن مسؤولين جزائريين يتهمون المغرب بدعم نزعات انفصالية في منطقة القبائل؟

لا يمكن لنا في «التقدّم والاشتراكية» أن نكون متفقين مع أي عمل من هذا النوع. واعتقد أنه ليس هناك اليوم أي عمل رسمي يسعى إلى دعم بعض الأوساط، انطلاقاً من نزعات عرقية أو إقليمية أو غير ذلك. لا تقوم الأوساط الرسمية بأي عمل على هذا المستوى، لأننا ندرك جيداً أن إذكاء التفرقة وإثارة الفتنة داخل مجتمعاتنا المختلفة سيضرّنا جميعاً. ليس هناك من إمكانية أخرى غير توحيد الصفوف والمقاربة والوصول إلى أشكال من التعاون على مستويات مختلفة مؤسّساتية وفضاءات اقتصادية وسياسية مشتركة.

■ ما مدى حضور الحالة التضامنية مع فلسطين التي يعيشها المغرب منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة لدى حزب التقدّم والاشتراكية؟

حزبنا في قلب التعبيرات المغربية المساندة للقضية الفلسطينية، وكل ما يصدر عن الحزب يؤكد دعمنا فلسطين وإدانتنا ما يقوم به الاحتلال الصهيوني الغاشم والدعم الغربي والأميركي المفضوح والمكشوف، ورفضنا سياسة التهجير والإبادة والتطهير العرقي. وباستثناء المواقف المشتركة على مستوى الأمم المتحدة للدول العربية، ما زلنا نحن الشعوب العربية ننتظر ردّ فعل قوياً وحدّاً أدنى مشتركاً يقول لإسرائيل: كفى لقد تجاوزتم كل الحدود، ولن نقبل باستمرار الوضع الحالي.

أكّد المغرب دائماً أن علاقاته مع إسرائيل يتعيّن أن توظف في اتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس. واليوم، نقول إن على المغرب، أكثر من أي وقت مضى، أن يواصل عمله في اتجاه إقرار الحقوق الفلسطينية، وهو ما تدلّ عليه كل البيانات التي صدرت منذ «7 أكتوبر». وبالنسبة لنا كحزب له حرّية أكبر، نقول إن العلاقات المغربية الإسرائيلية، في ظل الظروف الحالية وبالنظر إلى جسامة ما تقترفه إسرائيل من جرائم، لا يمكن أن تستقيم. أعتقد أن الموقف المعبّر عنه من المغرب عموماً يسير في هذا الاتجاه.

سيرة

■ محمد نبيل بنعبدالله من مواليد 1959 في الرباط
■ انتخب عضواً في المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية في 1995
■ شغل منصب مدير صحيفتي الحزب «البيان» و«بيان اليوم» بين عامي 1997 و2000
■ انتُخب أميناً عاماً لحزب التقدم والاشتراكية في المؤتمر الثامن للحزب في 2010
■ وزير للاتصال والمتحدث الرسمي باسم الحكومة بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 وأكتوبر/ تشرين الأول 2009
■ سفير المغرب في روما بين عامي 2008 و2009

علاقات طيّبة مع الجميع

أكد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، المغربي المعارض، محمد نبيل بنعبدالله، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن لهم في الحزب علاقات طيبة مع جميع الأحزاب في المغرب، على الأقل على مستوى مكونات المعارضة، بحسب قوله. وأضاف بنعبدالله أنه «من هذا المنطلق، يمكننا الاشتغال مع الجميع، ونبحث مع كل القوى الموجودة عن القواسم المشتركة، ونسعى إلى إبرازها، وأن نقلص أكثر ما يمكن من فضاءات الاختلافات».

حملات ضد كل ما هو «مزوكي»

رأى الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، المغربي المعارض، محمد نبيل بنعبدالله، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الموقف الجزائري من المغرب ازداد تشنّجاً بعد استرجاع المغرب لصحرائه، ووصل اليوم إلى حدّ وجود تعبيرات حمقاء وأمور لا تُستساغ وخارج المنطق مثل تعبيرات موجودة في وسائل الإعلام تسيء للمؤسّسات الرسمية المغربية. وأضاف أن هناك اليوم حملات ضد المغاربة والمغربيات والتعبيرات المغربية وضد كل ما هو «مزوكي» (مغربي).

الحدث

حملة الانتخابات تنطلق في بريطانيا

سوناك في جولة انتخابية بمنطقة أيسك مير لانحر امس (فرانس برس)

انطلقت في بريطانيا، أمس الخميس، معركة الانتخابات التشريعية المبكرة، بطريقة غير رسمية، بعدما أقرع زعيم الحكومة ريشي سوناك، عن حزب المحافظين، عن موعد الاستحقاق التشريعية، أنه يريد «الكفاح من أجل كل صوت» في الانتخابات التشريعية المقبل. ولأجل ذلك، بدأ أمس، جولة في البلاد، بعدما حدّد عناوين حملته مقدماً نفسه على أنه الشخص الذي يتخذ «إجراءات جريئة» لمواجهة تحديات عمل المحافظين. إلى ذلك، وبعدما كانت الجالية العربية والمسلمة «عاقبت» حزب العمال وستارمر في الانتخابات البلدية، في بعض المناطق، رداً على موقفه من العدوان الإسرائيلي على غزة، وعدم دعوته باكراً لوقف النار، أعلنت حملة الصوت العربي، وهي مبادرة موجهة لتعزيز مشاركة الجالية العربية في بريطانيا، في بيان أمس، بدء التحرّك استعداداً للانتخابات التشريعية، مشددة على أهمية استجابة كل فرد لصوته وعدم التقليل من قيمته، حيث إن غياب أي صوت عن صناديق الاقتراع في الانتخابات البريطانية يصبّ في مصلحة المرشحين الأكثر عداوة لقضايا العرب، وعلى رأسها قضية غزة، مؤكدة أهمية استغلال الثقل الديمغرافي للعرب، لدعم المرشّحين الذين يُظهرون موقفاً جادّاً ومسانداً لقضايا العرب والمسلمين.

دعت حملة الصوت العربي لتعزيز المشاركة في الانتخابات

وتظهر معظم الاستطلاعات البريطانية اليوم تخلف سوناك عن ستارمر بحوالى 20 نقطة.

وكان سوناك أكد أول من أمس، مع إعلانه موعد الانتخابات التشريعية، أنه يريد «الكفاح من أجل كل صوت» في الانتخابات التشريعية المقبل. ولأجل ذلك، بدأ أمس، جولة في البلاد، بعدما حدّد عناوين حملته مقدماً نفسه على أنه الشخص الذي يتخذ «إجراءات جريئة» لمواجهة تحديات عمل المحافظين. ولديه «خطة واضحة» بدأت تؤتي ثمارها، في إشارة إلى ترحيل المهاجرين غير النظاميين في رواندا، وذلك في مواجهة «العمّال» الذي يصوّره المحافظون على أنه يقدم «عفواً» للمهاجرين غير النظاميين. لكن سوناك أقرّ الأربعاء، بأن رحلات الترحيل الجوية إلى رواندا، لن تقلع إلا بعد الانتخابات، إذا أعيد انتخابه.

رغم ذلك، تبدو مهمة استعادة ثقة الناخبين شاقة أمام سوناك، بعدما فشل في تحسين وضع حزبه منذ ترؤسه الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد فضائح عهد بوريس جونسون.

متابعة

ماكرون يرفع لاءاته في كاليدونيا الجديدة

زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الخميس، سحب «الإصلاح الدستوري» الخاص بالانتخابات في كاليدونيا الجديدة، والذي أقرّه البرلمان الفرنسي في وقت سابق، وأثار اضطرابات وأعمال عنف غير مسبوقة منذ 40 عاماً في هذا الأرخبيل الواقع جنوب المحيط الهادئ، وهو أحد أقاليم فرنسا «ما وراء البحار». ورغم دعوة ماكرون إلى التهدئة في كاليدونيا الجديدة، التي زارها أمس، في ترتيب أنجز على عجل، مع انهماك الرئيس الفرنسي بحملات انتخابات البرلمان الأوروبي المقرّرة في السادس من يونيو/حزيران المقبل، وحديثه عن ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي، إلا أنه أكد أن 3 آلاف من قوات الأمن الفرنسية سيبقون منتشرين في الأرخبيل، حتى مع بدء الألعاب الأولمبية في فرنسا، الشهر المقبل، ما يشير إلى تحسّسه لخطورة الوضع، رافضاً كذلك أي اتفاق يعيد عقارب الساعة «إلى الوراء».

وتأتي زيارة ماكرون إلى كاليدونيا الجديدة، أمس، بعد أكثر من أسبوع على اندلاع أعمال عنف في هذا الإقليم الفرنسي، أدّت إلى سقوط ستّة قتلى، وحيث يرفض الاستقلاليون «الإصلاح الانتخابي» الذي يسمح لعشرات الآف المقيمين غير الأصليين في الأرخبيل، من الذين قضوا فيه أكثر من 10 أعوام، بالتصويت في الانتخابات المحلية. ويخشى السكّان الأصليون من إثنية «الكاناك» أن يؤدي ذلك إلى تهميش أصواتهم. وترى جبهة تحرير الكاناك أيضاً أن هذا «الإصلاح» من شأنه أن يعبّد الطريق لضمّ كاليدونيا الجديدة، الغنية بالنيكل، إلى فرنسا بشكل دائم، ما يتناقض مع اتفاقية السلام المبرمة عام 1998 والتي منحت الجزر حكماً ذاتياً جزئياً.

والتقى ماكرون أمس، في عاصمة كاليدونيا الجديدة، نوميا، ممثلي الكاناك، حيث أعرب عن أمله أمامهم بأن يعم «السلام والهدوء والأمن في أسرع وقت»، بعد أكثر من أسبوع من اندلاع أعمال العنف غير المسبوقة في الأرخبيل، معتبراً عودة الهدوء «أولويته القصوى». كما التقى ماكرون، الذي رافقه في رحلته، وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان ووزير الدفاع سيباستيان لوكورنو ووزيرة الشؤون الخارجية للمناطق البعيدة ماري جوفينو، نواباً وفاعلين في المجال الاقتصادي في الأرخبيل الذي أدّت أعمال العنف والدمار فيه إلى وضع كارثي. لكن الرئيس الفرنسي رفع أمس، بعض اللاءات في الأرخبيل، إذ استبعد أن تكون «التهدئة» من خلال «التراجع عن الإصلاح الدستوري»، في موقف يذكّر بعدم تراجع الرئيس سابقاً عن مشروع إصلاح قانون التقاعد في فرنسا، الذي رفع فيه سنّ التقاعد إلى 65 عاماً، رغم الاحتجاجات العارمة التي شهدتها فرنسا رفضاً لاقتراح. كما اعتبر أن التهدئة «لا تعني العودة إلى الوراء»، في في تصريحات لصحيفة «الموموند» بأنه رفض منه لأي استفتاء جديد على الانفصال في الأرخبيل، الذي شمل حظر التجول ليلاً وحظر التجمعات وحمل السلاح وبيع الكحول، كما تمّ حظر تطبيق تيك توك.

وبحسب الوكالة، فقد بدأت العودة إلى الحياة الطبيعية في وسط نوميا وسط انتشار أمني مكثف، حيث أعادت متاجر بعدما وصف أثناء زيارته لمركز شرطة في وسط نوميا، حركة تمرد بأنها «غير مسبوقة»، ولم يتوقع أحد «اندلاعها بهذا المستوى من التنظيم والعنف». كما أعلن أن قوات الأمن المنتشرة في كاليدونيا الجديدة وعديدها حوالي 3 آلاف عنصر، ستبقى في الأرخبيل «طالما دعت الحاجة، حتى خلال الألعاب الأولمبية» في باريس التي تبدأ أواخر شهر يوليو/تموز المقبل، وتختتم في 11 أغسطس/آب. وكان رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال، أكد أول من أمس الأربعاء، أن ماكرون سيشكّل خلال الزيارة وفداً للتحاور يضم ثلاثة مسؤولين كبار سيطلقون في كاليدونيا الجديدة «طالما استلزم الأمر للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل».

ومنذ بدء أعمال العنف في كاليدونيا الجديدة، قتل ستة أشخاص، بينهم دركيان، وأصيب نحو 86 من عناصر الشرطة والدرك، فيما أودع 281 شخصاً السجن منذ 12 مايو/أيار الحالي، بحسب مصدر قضائي، تحدثت لوكالة فرانس برس. علماً أن فرنسا كانت أعلنت حال الطوارئ في الأرخبيل، الذي شمل حظر التجول ليلاً وحظر التجمعات وحمل السلاح وبيع الكحول، كما تمّ حظر تطبيق تيك توك.

وبحسب الوكالة، فقد بدأت العودة إلى الحياة الطبيعية في وسط نوميا وسط انتشار أمني مكثف، حيث أعادت متاجر فتح أبوابها، لكن لافتات للانفصاليين استقبلت دارمانان بلافتات كتب عليها «دارمانان قاتل»، وأكد ماكرون أمس، أنه «لا ينبغي تمديد الطوارئ» أكثر من المهلة القانونية ومدتها 12 يوماً، شرط «دعوة جميع زعماء» الأرخبيل إلى «رفع الحواجز». واعتبر من مركز الشرطة الذي زاره أن «هناك أياماً صعبة لا تزال تنتظر» قوات الأمن، حيث إن هناك «ثقاطاً يجب استردادها» من المتمردين. أما مطار نوميا الدولي فسيبقى مغلقاً أمام الرحلات التجارية حتى صباح غد السبت، في دلالة على صعوبة السيطرة على الوضع الأمني.

سيُطلّ 3 مسؤولين فرنسيين في نوميا لحين التوصل إلى اتفاق

وجاءت زيارة ماكرون للأرخبيل الذي أصبح تابعاً لفرنسا في عام 1853 بعهد الإمبراطور نابليون الثالث، في وقت تتزايد فيه المطالب حتى في صفوف الأغلبية الرئاسية، بتأجيل مشروع الإصلاح الانتخابي. وكان الانفصاليون في كاليدونيا الجديدة رفضوا عقد اجتماع معه عبر الفيديو. وتعتبر منطقة جنوب المحيط الهادئ التي استعمرت في القرن الـ19، منطقة استراتيجية بالنسبة لفرنسا التي تريد تعزيز نفوذها في آسيا - المحيط الهادئ، بسبب مواردها الغنية بالنيكل، المعدن الضروري لصناعة السيارات الكهربائية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

يعمل الجيش الفيليبيني على خلق الردع بمواجهة التهديد الصيني، وذلك بعد الصدامات المتكررة في الفترة الأخيرة بين بحريتي مانيلا وبكين في بحر الصين الجنوبي، في ظلّ تعدد بؤر النزاع في هذا البحر، وتشديد الصين سيادتها عليه

محاولة تحقيق ردع بوجه الصين

تحديث الجيش الفيليبيني

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

شهدت الفترة الأخيرة اندفاعاً غير مسبوق نحو تحديث الجيش الفيليبيني وتجهيزه لمواجهة التحديات الإقليمية، وجاء هذا الحراك على وقع الصدامات المتلاحقة في منطقة بحر الصين الجنوبي بين قوات البحرية الفيليبينية ونظيرتها الصينية. وبرزت الحاجة إلى قدرات دفاعية متطورة في عهد الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور، الذي اتخذ موقفاً أكثر صرامة تجاه الصين من سلفه رودريغو دوتيرتي. وعلى ضوء المخاوف المنبثقة من طموحات بكين في بحر الصين الجنوبي، لجأت مانيلا إلى تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان. وفي مطلع شهر مايو/أيار الحالي اجتمع وزراء دفاع اليابان كيهارا مينورو، والولايات المتحدة لويد أوستن، وأستراليا ريتشارد مارلز، والفيليبين جيلبيرتو تيودورو، في ولاية هاواي الأميركية. وأعلن الوزراء التزامهم بحماية حرية الملاحة في المنطقة. كما أجرت قوات من هذه الدول مناورات بحرية مشتركة في المنطقة خلال الأشهر الماضية في رسالة دفاعية مباشرة ضد الصين. وكان الإجراء الأبرز في هذا الاتجاه، موافقة الرئيس الفيليبيني في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، على بدء المرحلة الثالثة من تحديث الجيش الفيليبيني التي تضمنت شراء أول غواصة في البلاد. وتم تخصيص ميزانية عسكرية غير مسبوقة لشراء معدات عسكرية ضخمة بلغت قيمتها 35 مليار دولار ستنفق على مدار عشر سنوات. والمرحلة الثالثة من تحديث الجيش الفيليبيني جزء من برنامج التحديث العسكري الذي بدأ في عام 2013 لمواجهة التهديد الصيني. وشملت المشتريات العسكرية مقاتلات متعددة الأدوار وفرقاطات وصواريخ ورادارات، فضلاً عن فتح باب التفاوض لشراء غواصات حديثة.

وحسب المتحدث باسم البحرية الفيليبينية روي ترينيداد، فإن المرحلة الثالثة من تحديث الجيش الفيليبيني أظهرت تغيراً في التركيز من الدفاع الداخلي إلى الدفاع الخارجي. وارتكزت المرحلة على «مفهوم الدفاع الأرخبيلي الشامل» الذي من شأنه تمكين البلاد من إبراز قوتها في المناطق المحتاجة إلى مزيد من الحماية. وأضاف: «قد لا نكون قوة بحرية كبيرة، ولكن سيكون لدينا قوة بحرية تعتني بحقوقنا الإقليمية وسيادتنا». وتعرّضت مانيلا لضغوط متزايدة من بكين بشأن جزر سبراتلي المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وذلك في ظل مطالبة الأخيرة بحقوق واسعة النطاق في المنطقة المتمتعة بمساحات صيد غنية، فضلاً عن اعتبارها طريقاً ملاحياً دولياً رئيسياً. وبالإضافة إلى الفيليبين، هناك أيضاً فيتنام وماليزيا وتايوان وبروناي ولكل من هذه الدول مطالب متداخلة مع بعضها البعض في المنطقة. وكانت الصين قد رفضت الاعتراف بحكم التحكيم الدولي لعام 2016 الذي رفض مطالباتها التوسعية في المنطقة. وأدرجت بكين ما وصفته بـ«جهود الولايات المتحدة لتعزيز تحالفاتها الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ» في إطار «احتواء الصين وتهديد الأمن والاستقرار الدوليين».

في تعليقه على مساعي الفيليبين لتحديث جيشها، قال محرر الشؤون العسكرية في صحيفة كانتون الصينية، لياو لياغ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «مانيلا تحاول من خلال إعادة بناء قدرات الجيش أن توجّه رسالة ردع للقوات البحرية الصينية المتمركزة في منطقة بحر الصين الجنوبي». لكنه رأى أنه «لا يزال أمام مانيلا شوط طويل من العمل الشاق في خطط تحديث الجيش الفيليبيني لتشكيل جبهة ردع فعّالة، وذلك قياساً على قدرات جيشها الضئيلة لجهة العتاد وعدد القوات والموازنة العسكرية والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية». وأوضح لياو أن «الجيش الفيليبيني الذي يبلغ قوامه حوالي 143 ألف جندي، من ضمنهم 85 ألفاً يشكلون القوات البرية، يفتقر إلى المهارات والقدرة على التعامل مع الأنظمة العسكرية الحديثة». ولفت في هذا الاتجاه، إلى أن «مانيلا لم تُخف رغبتها في شراء غواصات وقد تلقت عروضاً في وقت سابق من عدة دول من بينها: فرنسا وإسبانيا وكوريا الجنوبية. لكنها لم تقدم على هذه الخطوة لسببين: أولاً عدم وجود كفاءات في الجيش قادرة على التعامل مع أنظمة الغواصات الحديثة، ثانياً التكلفة العالية لهذه الغواصات (بلغت تكلفة الحصول على غواصتين فرنسيتين ما بين 70 و100 مليار بيزو فيليبيني، أي ما يعادل 1,25 إلى 1,80 مليار دولار) الأمر الذي حال دون إتمام صفقة محتملة بسبب ميزانية الدفاع الهزيلة في البلاد».

وأشار لياو إلى أن «تركيز مانيلا بموجب المرحلة الثالثة من خطة تحديث الجيش الفيليبيني سينصب على تعزيز القدرات البحرية، على حساب قطاعات أخرى، من بينها قوات المشاة، ووحدات المدرعات والمدفعية». وكشف أن «هناك رغبة حسب تصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع بتعزيز القدرات المضادة للغواصات، بدلاً من امتلاك أسطول غواصات خاص نظراً لصعوبة ذلك والتكلفة العالية، وعدم وجود أوجه مقارنة مع الأسطول البحري الصيني». لكنه شدد في الوقت نفسه على أن «العداء الفيليبيني الصريح للصين من خلال تكثيف المناورات العسكرية مع دول الحلفاء وتعزيز القدرات العسكرية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وقد يشعل فتيل حرب في المنطقة».

من جهته، قال الباحث في معهد الجنوب للدراسات الدولية الصيني، وانغ خه، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تحديث الجيش الفيليبيني لا يعدو كونه محاولة لتوجيه رسالة رادعة لبكين، إذ تدرك مانيلا قدرات الصين البحرية وصعوبة مضاهاتها حتى في إطار تكتل دفاعي من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة». ولفت إلى أن الصين تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولديها جيش يُصنف على أنه أكبر جيوش العالم (2,3 مليون عنصر)، كما أن قواتها البحرية تضم حوالي 300 ألف جندي، ينتشرون في بحري الصين الجنوبي والشرقي ومجهزون بأحدث المعدات والأجهزة العسكرية، إلى جانب الاحتفاظ بحاملتي طائرات (شاندونغ ولياونينغ) من بينهما واحدة محلية الصنع. وبالتالي لا مجال للمقارنة عند الحديث عن قدرات البلدين العسكرية». واعتبر وانغ أن «كل خطوة لمانيلا في هذا الاتجاه مدعومة أميركياً، لأن الولايات المتحدة تتعامل مع الفيليبين كورقة للضغط على الصين من أجل دفعها نحو التراجع عن حقوقها ومطالبها في منطقة حيوية تعيرها واشنطن الكثير من الأهمية».

جنود فيليبينيون خلال مناورات في لاواغ، 6 مايو (إيزرا اكايان/Getty)

لياو لياغ: الجيش الفيليبيني يفتقر إلى المهارات

خط النقاط التسع

تشدّد الصين على التمسك بـ«خط النقاط التسع»، وهو خط يشمل المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، بموجب وثيقة للزعيم الصيني ماو تسي تونغ، صادرة في عام 1947. والوثيقة كانت تشمل في الأساس 11 خطاً، غير أن ماو تنازل عن خطين، خلال مرحلة تنمية العلاقات مع شمال فيتنام، الذي كان يقاتل جنوب فيتنام. غير أن هيئة التحكيم المُشكلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قضت بعدم شرعية الوثيقة الصينية في عام 2016.

الحدث

بكين تهدد تايبيه بـ«إسالة الدماء»

وجّهت الصين تهديدات شديدة اللهجة لتايوان بإسالة دماء «قوى استقلال تايوان»، وذلك مع بدء مناورات واسعة النطاق للجيش الصيني في محيط الجزيرة أمس الخميس

حذّرت الصين، أمس الخميس، من وصفتها بـ«قوى استقلال تايوان»، من أن «رؤوسها ستتحطّم ودماءها ستسيل»، مؤكدة أن مناوراتها العسكرية حول تايوان هي «تحذير جدي» لتايبيه. وأكد وانغ ون بين، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تمسك بكين بـ«مهمة الصين العظيمة لتحقيق التوحيد الكامل». وحث الولايات المتحدة على التوقف عن دعم وتشجيع «قوى استقلال تايوان». وبدأت القيادة الشرقية للجيش الصيني، أمس، مناورات «السيف المشترك-2024 آيه» بمشاركة وحدات من القوات البرية والبحرية والجوية ووحدة الصواريخ، في إطار مناورات قدّمتها بكين على أنها «عقاب شديد» للرئيس التايواني الجديد لاي تشينغ . تي والقوات «المنادية بالاستقلال» في تايبيه، على أن تنتهي اليوم الجمعة، وفق تأكيدات لي شي المتحدث باسم القيادة الشرقية. وقال لي إن الهدف من ذلك هو «اختبار القدرات القتالية الحقيقية المشتركة لقوات القيادة»، موضحاً أن «المناورات تجرى في مضيق تايوان وشمال وجنوب وشرق جزيرة تايوان، وكذلك في المناطق المحيطة بجزر كينمن وماتسو ووتشيو ودونغين»، القريبة جداً من السواحل الشرقية لبر الصين الرئيسي. واعتبر أن «هذه المناورات تمثّل عقاباً شديداً على التصرفات الانفصالية للقوى الاستقلالية في تايوان وتحذيراً شديد اللهجة ضد تدخل واستفزازات قوى خارجية».

من جهتها، أرسلت تايوان أربع طائرات مقاتلة من قاعدة هسينشو على بعد حوالى 60 كيلومتراً جنوب غرب تايبيه. وأظهرت لقطات بثها خفر السواحل التايواني ضباطاً يأمرون السفن الصينية عبر مكبرات للصوت بمغادرة المنطقة. وقال أحد الضباط في مقطع فيديو نشره خفر السواحل على شبكات التواصل الاجتماعي: «تؤثر تحركاتكم على النظام والأمن في بلدنا، من فضلكم عودوا أدراجكم وغادروا مياهنا المحظورة في أقرب وقت ممكن».

وجاءت المناورات بعد ثلاثة أيام من أداء لاي تشينغ . تي اليمين الدستورية رئيساً جديداً لتايوان الاثنين الماضي، ودعوته الصين إلى «وقف ترهيبها السياسي والعسكري ضد تايوان». واعتبرت بكين تصريحاته يومها بمثابة «اعتراف باستقلال تايوان» وهددت السلطات التايوانية بـ«الردّ». وتزامناً، أكد الرئيس التايواني، أمس الخميس، من قاعدة عسكرية، أنه سيقف «على خط الجبهة مع أخوتي وأخواتي في الجيش للدفاع معاً عن الأمن الوطني»، من دون أي إشارة مباشرة إلى مناورات الصين العسكرية. وشدد على أن تايوان «ستدافع عن قيم الحرية والديمقراطية في وجه التحديات والتهديدات الخارجية وستحفظ السلام والاستقرار في المنطقة».

وأسفت كارين كوو، المتحدثة باسم الرئاسة التايوانية «للتصرف العسكري المستفزّ» لبكين. وأضافت في بيان، أمس، أنه «من المؤسف رؤية الصين تلجأ إلى تصرف عسكري أحادي الجانب ومستفز يهدد الديمقراطية والحرية في تايوان، فضلاً عن السلام والاستقرار الإقليميين». من جهتها، دانت وزارة الدفاع التايوانية «بشدّة» هذه التدريبات، معلنة نشر «قوات بحرية وجوية وبرية... للدفاع عن حرية وديمقراطية وسيادة» الجزيرة.

بدوره، اعتبر الجنرال ستيفن سكلينكا، نائب قائد القيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أمام حشد في العاصمة الأسترالية كانبيرا، أنه «كنا نتوقع شيئاً كهذا بصراحة، لكنه أمر مثير للقلق». وأوضح أن دولاً أخرى إلى جانب الولايات المتحدة يجب أن تعرب عن معارضتها هذه المناورات. وشدّد على أنه «من المهم أن تندد الولايات المتحدة بالصينيين، لكن سيكون التأثير أقوى برأيي عندما يصدر التنديد من دول أخرى في المنطقة». وتابع: «أؤمن أيضاً أنه بالإمكان تجنب النزاع بين بلدينا وهو ليس نتيجة حتمية»، معتبراً أن «هدف» الصين من المناورات موجه للداخل وليس للمجتمع الدولي. من جانبها، أبدت أستراليا قلقها من أن العمليات العسكرية الصينية واسعة النطاق في مضيق تايوان قد تتسبب في وقوع حادث أو تصعيد التوترات، حسب ما ذكرت وزارة الخارجية الأسترالية في بيان، أمس الخميس. واعتبرت أن «خطر وقوع حادث واحتمالات التصعيد آخذة في الازدياد».

(فرانس برس، رويترز)

- يبدو أن الأميركي لا يتعلم الدروس. هذه الأرض لا تقبل محتلين، وتلفظهم. أن تنشئ قاعدة في غزة يعني أنك تنشئ مقبرتك. #غزة
- رفح جنوب قطاع #غزة وجباليا شمال القطاع... لطالما كانتا عنواناً لكسر عنجهية الاحتلال وإذلال جنوده... #رفح #جباليا
- أكثر من 17 ألف طفل يتيم بسبب العدوان المستمر على أهل غزة منذ أكثر من 230 يوماً. هذا يعني جيلاً قادماً يحاربهم بكل قوة حتى تحرير الأقصى #غزة
- الحديث عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية والتجاذب الحاصل في نسبة الفضل في حصوله لأي جهة كانت غير تضحيات الشعب الفلسطيني، والغرق في هذا الحديث في خضمّ الدم السيال والإبادة الحاصلة في غزة هو أمر مفزع، أوقفوا سيل الدماء أولاً والتفتوا بعدها للتفاصيل. #غزة
- حجم الإجرام والنازية التي يواصلها الاحتلال في غزة يفوق الوصف ولا تنفع معه الكلمات. وللأسف واقع الصمت والعجز والخذلان مستمر كذلك ومتواصل. 230 يوماً من الإبادة الجماعية بحق أهلنا في #غزة ولا حياةَ لمن تنادي. #طوفان_الأقصى
- ما ترتكبه «إسرائيل» من جرائم ضد المستشفيات والأشخاص المحميين في قطاع غزة تشكل كذلك جرائم حرب مكتملة الأركان، بالإضافة إلى كونها جرائم ضد الإنسانية. #غزة #فلسطين
- جنود من قوات الاحتلال عن اشتباكات #جنين: «لم نجد فرقاً كبيراً بين ما واجهناه في غزة وما نواجه في جنين». فلسطين مصنع الرجال وأرض الأبطال
- قوات الاحتلال خرجت من #جنين مكسورة الهيبة، عُقبال ما تخرج من كل #فلسطين
- واجب النخب الفلسطينية في هذه الأوقات تحصين المجتمع من فكر الهزيمة. #فلسطين #غزة
- فظائع بحق المدنيين #بالسودان في ظل غياب الإعلام!! شرق أوسط جديد حقاً. #السودان